أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن من منظور صفقة القرن

أ.د. محمد كنوش شرعه
جامعة اليرموك – قسم العلوم السياسية

محمد أسعد النادي

The impact of the settlement of Palestinian refugees on the future of the political and economic regime in Jordan from the perspective of Deal of the Century

الملخّص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر توطين اللاجئين الفلسطينين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن من منظور صفقة القرن، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار ومنهج تحليل المضمون؛ وأظهرت النتائج أنّ صفقة القرن محاولة جادة لحل مشكلة الفلسطينيين على حساب الأردن، واستبدال الحكم الذاتي بالدولة الفلسطينية، وأنّها تجاهل واضح لحق العودة والتعويض، ولم تتطرق لتهجير المزيد من الفلسطينيين في إطار الصفقة، كما تمس مجمل القضايا التي تتناولها الصفقة الأمن الوطني الأردني بشكل مباشر وتؤثر على استقراره، وأظهرت أنّ النّظام الاقتصادي في الأردن يعاني من جملة من التحديات تتمثل بارتفاع معدلات البطالة الى(23%) عام 2020 والعجز في الموازنة وارتفاع المديونية العامة التي بلغت (94.4%) من اجمالي الناتج المحلي، وقلة وندرة المساعدات الخارجية. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف اللجوء السوري. وبالتالي فإنّ توطين اللاجئين في الأردن ستكون له تداعيات كبيرة على بنية النّظام الاقتصادي الأردني. وأظهرت النتائج تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأردن بتأثير تداعيات أزمة كورونا، وتراجع المساعدات العربية بفعل انخفاض أسعار النفط والتباين في المواقف السياسية،فقد تؤدي هذه الأوضاع قبول الحكومة مساعدات مشروطة لتمرير الصفقة، وهو السيناريو الأسوأ الذي يمكن أن يواجهه الأردن إلاّ أنّ موقف الأردن الرافض للصفقة معلن وثابت ، وتوصي الدراسة بإعادة النظر في مجمل العلاقات والاتفاقيات الأردنية مع دولة إسرائيل، التي أظهرت تجاهلاً واضحاً للمصالح الوطنية الأردنية، وتجاوزاً مقصوداً للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الأردن ولإصرارها على تجاهل حقوق الفلسطينيين.

كلمات مفتاحية: صفقة القرن، التوطين، اللاجئين الفلسطينيين، النظام السياسي، النظام الاقتصادي، الأردن.

Abstract

The current study aims to reveal the impact of the settlement of Palestinian refugees on the future of the political and economic regime in Jordan from the perspective of the deal of the century. The study used the descriptive and analytical approach، the decision-making methodology، and the content analysis approach to reach conclusions. The study showed a number of findings on the political and economic levels، whereas the deal of the century is a serious attempt to solve the population problem at Jordan's burden and replacement of autonomy by the Palestinian state، and a clear disregard for the right of return. Moreover، the whole issues discussed by this deal had directly had an influence on Jordan National Security and would affect its stability. The findings also showed that the economic regime in Jordan had number of challenges in terms of the high unemployment rate to (23%)، the high public debt to (94.4%)، the budget deficit، the shortage and scarcity of foreign aid، as well as the high costs of Syrian asylum. Therefore، the settlement of refugees in Jordan had major repercussions on the structure of the Jordanian economic system. The results showed the worsening of economic crises in Jordan following the repercussions of the Corona pandemic، and the decline in Arab aid due to lower oil prices and divergent political positions. These attitudes would force the government to accept conditional aid aimed at pushing through the deal، which is the worst scenario Jordan could face.

The study recommends reviewing the overall bilateral relations and the Jordanian agreements with the State of Israel، which showed clear ignorance of the Jordanian national interests، as well as the deliberate violation of the agreements and treaties signed with Jordan.

Key Words: Deal of the Century, Settlement of Palestinian Refugees, Political and economic regime in Jordan.

المقدمة:

لطالما كان في حل النزاعات الدولية طرف خاسر على حساب الآخر، وفي العقود الأخيرة شهد العالم نزاعات دولية عديدة أدت إلى ترهيب وتهجير الشعوب وطردهم إلى خارج بيوتهم وقراهم وبلدانهم، وكان من أبرزها النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي أرق المنطقة العربية بأسرها وأخل بأمنها واستقرارها لما للأراضي الفلسطينية من أهمية دينية استراتيجية، وشهد النزاع حروب كثيرة ومحاولات أكثر لحل النزاع وإحلال السلام.

أعلن عام 2018 البيت الأبيض عن خطة السلام أو ما يسمى بـ(صفقة القرن) كحل لتصفية القضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القائم منذ أكثر من سبعة عقود ، ويبرز الدور الأردني منذ اندلاع النزاع كدور أساسي ومحوري بدءاً من مشاركة الأردن في العديد من الحروب ضد الاحتلال الإسرائيلي لتحرير الأراضي المحتلة، وصولاً إلى معاهدة السلام في وادي عربة عام1994، وانطلاقاً من واجبه القومي سعى دوما لحل النزاع مناديا بحق العودة للفلسطينين المهجرين إلى أراضيهم وإقامة دولة فلسيطينة ذات سيادة وبالإشارة إلى وجود ما يزيد عن 2 مليون فلسطيني على الأراضي الأردنية الثلث منهم يحمل الجواز الأردني ، الذي شكل بدوره تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الأردني والنظام السياسي بشكل عام .

وعملية صنع القرار في الدولة لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة او عبثية، وإنّما بشكل منظم ومدروس، وجاء الإعلان عن صفقة القرن تزامناً مع الضغوطات الاقتصادية والسياسية التي تمارس على الأردن أهمها انقطاع المساعدات المالية في ظل وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينين على الأراضي الأردنية تباعاً لموقف الأردن من القضية الفلسطينية وتمسكه بالوصاية الهاشمية على القدس.

أهمية الدراسة

جاءت أهميتها العلمية لقلة الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع حسب حدود علم الباحثين، وللكشف عن الآثار التي ستترتب جراء التوطين، ومن حيث الأهمية العملية يؤمل من هذه الدراسة تقديم عدد من النتائج والمقترحات التي قد تفيد بالدرجة الأولى صانع القرار الأردني وبالدرجة الثانية الباحثين والمهتمين في هذا الموضوع .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف إلى أثر توطين اللاجئين الفلسطينين على مستقبل النظام السياسي و الاقتصادي في الأردن من منظور صفقة القرن. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية :

1. التعريف بقضية اللاجئين الفلسطينيين والادعاءات الإسرائيلية تجاهها والموقف العربي منها.
2. التعرف على حقّ العودة والتعويض في ضوء الاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتّحدة.
3. صفقة القرن من حيث المضمون والشكل والخلفية السياسية لها.
4. التحديات التي تواجه صفقة القرن.
5. الآثار السلبية على مستقبل النظامين السياسي والاقتصادي في الأردن.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في عدم انتهاء الإشكالية العلمية للموضوع، وتتمحور حول السؤال الرئيسي التالي : **ما أثر توطين اللاجئين الفلسطينين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن من منظور صفقة القرن؟**

وللإجابة أيضا عن التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما الأسس التي تستند عليها قضية اللاجئين الفلسطينيين والادّعاءات الإسرائيلية تجاهها؟
2. ما مضامين صفقة القرن وخلفياتها السياسية والاقتصادية؟
3. ما التحديات التي تواجهها صفقة القرن في البعدين السياسي والاقتصادي؟
4. ماالآثار السلبية المتوقّعة على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أنّ هناك علاقة ارتباطية بين توطين اللاجئين الفلسطينيين (كمتغير مستقل) ومستقبل النظام السياسي والاقتصادي (كمتغير تابع)، والقيادات الأمريكية والعربية (كمتغير وسيط) .

منهج الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار ومنهج تحليل المضمون من خلال تجميع البيانات والمعلومات حول المتغيرين، والظروف التي أحاطت بهما وصولاً إلى الأثر الذي تحدثه عملية التوطين وتعاطي صانع القرار معها، وكذلك لوصف ولتحليل الاقتصاد الأردني والنظام السياسي.

الدراسات السابقة

نظراً لشح الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، قام الباحثان بإجراء بحث ببليوجرافي منظم يتضمن تحديد الكلمات والعبارات الأساسية الواردة في عنوان الدراسة Key words or phrases. وذلك من خلال البحث في مصادر المعلومات المكتبية والإلكترونية. وتجميع الدراسات التي يمكن أن تخدم الدراسة الحالية ليتم الاستناد عليها والاستفادة منها من حيث الأهداف والأدوات والمنهج بالإضافة إلى معرفة أبرز نتائجها والتعليق عليها من حيث أوجه الاختلاف والتشابه وأوجه التميز.

وقد تتبع الباحثان في استعراض الدراسات السابقة التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وعلى النحو التالي:

1) دراسة توفيق أبو شومر (2018) بعنوان: "خطط إسرائيل لمحو قضية اللاجئين الفلسطينيين"، كشفت الدراسة عن خطط "إسرائيل" لمحو قضية اللاجئين الفلسطينيين. وأوضحت الدراسة أن "إسرائيل" قد وضعت تفسيراتها الخاصة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في بداية تأسيسها، وحاولت ترسيخ هذه التفسيرات، وبخاصة في الإعلام، والمؤسسات التعليمية، وفي المجال الدبلوماسي الدولي، لغرض الهروب من مطاردة المجتمع الدولي، ومؤسسات حقوق الإنسان، فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم، على إثر التطهير العرقي التي مورست بحقهم، قبل ومع قيام "إسرائيل". وبينت الدراسة أن "إسرائيل" قد عمدت في بداية خطتها إلى تجميد القوانين الدولية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين لهدف بلورة سيناريو جديد يتلخص في رؤيتها لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، يهدف السيناريو إلى استيعابهم في الدول العربية المجاورة، باعتبار هذه الدول هي وطنهم الأول، أي أنهم كانوا يحتلون "أرض الميعاد".

2) دراسة علاء الدين اللوباني (2015) بعنوان: "أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن"، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة مستندة الى فرضية رئيسية والتي تقول بأنه هنالك علاقة ارتباطية عكسية بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن ، وخلصت إلى أنّه لايمكن تعميم الفرضية الرئيسية بشكل مطلق ، و تأثير اللجوء السياسي على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن يميل إلى السلبية، أي أنّ اللجوء السوري يشكل عبئا اقتصادياً وسياسياً في الأردن لأن حجم السلبيات أكبر من الإيجابيات استنادا للمؤشرات التي استخدمها الباحث.

3) دراسة نرمين غوانمة (2015) بعنوان : "اللاجئون الفلسطينيون ومشروع توطينهم في الأردن سنة 1948م من خلال وثائق الأردن"، خلصت هذه الدراسة الوثائقية لتثبت حجم المعاناة والقهر الذي وقع على الفلسطينيين من العصابات الصهيونية وبدعم من قوات الاستعمار البريطاني لإذلالهم وتهجيرهم من بيوتهم ووطنهم، باعتماد هذه الدراسة على الوثائق الإسرائيلية التي كشف عنها الكيان الإسرائيلي 1978م، إذ أوضح المؤرخون الجدد كذب الروايات بخصوص اللاجئين وقيام دولة اسرائيل من خلال مناقشتها، كما اعتمدت على وثائق صادرة من مكتب كلوب باشا، إذ قامت بدراستها وإثبات تواطئ الحكومة البريطانية من

خلال كلوب بمساعدة العصابات الصهيونية على تنفيذ مخطط الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية بدعم أمركي أوروبي لتوطين اللاجئين الفلسطينين في كل من الاردن وسوريا والعراق ولبنان، من خلال مشاريع مشبوهة عرضت في الدراسة للوقوف دون عودتهم الى وطنهم وأراضيهم وبيوتهم وبينت هذه الدراسة أنّ المشروع الأكثر نجاحا هو مشروع توطين اللاجئين في الأردن.

4) دراسة حسن عبدالرحمن البرميل (2011) بعنوان "اتجاهات اللاجئين الفلسطينين نحو حق العودة: دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات، ووزعت أداة الدراسة على عينة طبقية من اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينت نتائج الدراسة على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لحق العودة والحلول المقترحة للقضية واستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على العودةوالتوطين.

5) دراسة ياسمين ابوعمر (2010) بعنوان: "قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الاردنية الفلسطينية 1948-2009"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وقد تنبأت الدراسة بالعلاقات الأردنية الفلسطينية ، ورشحت أنْ تكون مبنية على التعاون وقيام كنفدرالية بينهما في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضي 67، وأنّه لا يمكن دراسة القضية الفلسطينية بمعزل عن العلاقات مع الأردن لما تشمله من روابط تاريخية ووجدانية، واستعرضت الدراسة ما تعرضت له العلاقات الثنائية من مراحل تعاون وأخرى من توتر وانفصال وما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير لأعداد هائلة كان للأردن منها النصيب الاكبر، ما أثّر بالتالي على سياسة الأردن وأدى إلى تخوف من بعض الحلول الدولية والتي أبرزها توطين اللاجئين والتي تتبناها سلطة الاحتلال في معظم المخططات والمشاريع.

6) دراسة عبد الناصر الفرا (2009) بعنوان: "حق العودة للاجئيين الفلسطينيين في الشرعية الدولية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة بعض أساسيات القضية الفلسطينية التي لا يمكن التنازل عنها، والتي لا يمكن الوصول إلى حل من دونها؛ من هذه الأساسيات حق العودة الذي يعد أحد الثوابت المحظور إغفالها؛ لهذا رأيت حقا على الكتابة في هذا الموضوع، وحيث إن حق العودة هو جوهر القضية الفلسطينية، وهو أكثر قضايا الشعب الفلسطيني شمولية. في البداية كان لابد من توضيح قدسية حق العودة، وكيف أن الشعب الفلسطيني هجر من أرضه عنوة، وبعد ذلك بينت الموقف العربي من هذا الحق، والإدعاءات الإسرائيلية حول التهجير.

7) دراسة وليد حسن المدلل (2009) بعنوان :"الموقف الإسرائيلي من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين"، يتضح لنا في هذه الدراسة أن الموقف الإسرائيلي من عودة الفلسطيين إلى وطنهم وديارهم التي هاجروا منها يمكن حصره في أنّ إسرائيل تتنكر لمسؤوليتها السياسية والأخلاقية عن نكبة وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وتقدم تفسيرات ملفقة لهجرتهم، ورفض عودتهم خلا بعض العينات منهم في إطار "لم الشمل، والدعوة إلى توطين وتجنيس اللاجئين في المنافي والدول المضيفة لهم كبديل عن ممارسة حق العودة للوطن، وتطالب العرب أن يفعلوا مثلما فعلت بيهود الدولة العربية (توطينهم)، كما تدعوا أيضاً إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية في مخيمات الضفة والقطاع، غايتها من ذلك كسب الوقت، وفرض الأمر الواقع، وتصفية للمخيمات رمز التهجير والاقتلاع والنكبة، متجاهلة الحق المبدئي للإنسان الفلسطيني في العودة لوطنه، كما أقرته جميع الشرائع الدينية والإنسانية، وأكدت عليه القرارات الدولية.

8) **دراسة بشر خصاونة (2007) بعنوان: "حق العودة والتعويضات للرعايا الأردنيين من أصل فلسطيني بموجب القانون الدولي".**
تختص هذه الأطروحة بدراسة حق العودة والتعويض تحت القانون الدولي للمواطنين الأردنيين الذين هم من أصل فلسطيني لاجئين حصريًا وحق الأردن كدولة في رفع دعاوى نيابة عنهم إلى وضد اسرائيل، وأنها لا تهتم بالفئات الأخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين ليسوا مواطنين أردنيين على الرغم من حق العودة والتعويض الذي ينطبق على جميع اللاجئين، كما تهدف إلى فحص حق الأردن كدولة مضيفة، بموجب القوانين الدولية، ويدرس الباحث الأسس القانونية لمثل هذا الحق، بموجب القانون الدولي في سياق مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة جنبًا إلى جنب مع الأحكام ذات الصلة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994، وتحاول إجراء تقييم نقدي وتحليل وفحص الادعاءات الرئيسية التي يستطيع الأردن القيام بها وتقديمها إلى وضد إسرائيل ضمن مبادئ القانون الدولي نيابة عن المواطنون من أصل لاجئين فلسطينيين والمتعلقين بحق العودة والتعويضات والمطالبات الخاصة بها كدولة مضيفة لإسرائيل وضدها، كما أنها بالغة الأهمية بتقييم وفحص الإجراءات والآليات المتاحة لمتابعة ذلك إلى جانب الإجراءات والآليات غير المستندة إلى معاهدة السلام.

التعليق على الدراسات السابقة

استند الباحثان في تعليقهما على الدراسات السابقة، على ثلاثة وجوه الأول وجه الاختلاف والثاني وجه التشابه، وأما الثالث فما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أوجه الاختلاف: تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في اختلاف الموضوعات التي تدرسها، حيث تتناول الدراسة الحالية أثر توطين اللائجين الفلسطينيين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أنها تقيس المتغير المستقل وهو توطين اللاجئين الفلسطينين وأثره على المتغير التابع وهو مستقبل النظام الاقتصادي والسياسي من منظور صفقة القرن وهو الموضوع الساخن في هذه الفترة ، ولندرة الدراسات المتعلقة في هذا الموضوع ، وستقدم هذه الدراسة نتائجها وتوصياتها بنظرة مستقبلية مبنية على بنود صفقة القرن و رأي العديد من الباحثين المختصين في هذا المجال و المبني على احصائيات علمية سابقة تسهم في عملية صنع القرار .

تاسعاً: مصطلحات الدراسة

التوطين: بالمفهوم العام، هو مجموعة الأفعال التي تقود إلى جعل الأشخاص الجدد على كيان دولة ما كمواطنين أصليين لهذه الدولة ويتمتعون بكامل الحقوق والواجبات. وقد استخدم علماء الأنثروبولوجيا المصطلح بالدرجة الأولى ليصفوا الظاهرة التي تحدث عندما يحوّل السكّان شيئاً أخذوه من الخارج ليجعلوه خاصاً بهم. وفي السياسة العالمية، التوطين هو العملية التي تعيد فيها الثقافات غير الغربية تعريف أراضيها الأصلية لاستخدامها بشكل أفضل في الزراعة والتسويق الشامل[9]

اللاجئين: وهو مفهوم يطلق على الافراد طالبين اللجوء الى دولة أخرى غير بلدهم الأم اذا كانوا مهددين فيه بالخطر، وينطبق هذا الوصف فقط على من تعترف فيه كلاجئ وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) .

النظام الاقتصادي: هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية لمجتمع ما ، بقياس الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والتقنية والمعرفية المتاحة ، لتحديد علاقة الانتاج ونظام العمل والملكية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.[10]

النظام السياسي: هو مجموعة من العناصر مهمتها الحفاظ على المجتمع الذي تديره سلطة سياسية من خلال التنظيمات والقواعد التي تفرضها السلطة بالاعتماد على الوعي السياسي للمجتمع ، متمثل بالادوار والوظائف و مؤسسات الحياة الاجتماعية والجماعات التي تتفاعل والادارة السياسية تفاعلا وثيقا ، وهذا النظام مستقل بذاته نسبيا بحكم سلطته العليا المكتسبة من العلاقات الواقعة ضمن قواعد خاصة قانونية وسياسية[11].

صفقة القرن: خطة للسلام معروفة اعلاميا وعالميا بـ (صفقة القرن) أعلن عنها الرئيس الامريكي دونالد ترامب مطلع العام 2020

والتي تهدف لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي من وجهة نظر Hمريكا ، من خلال عدة حلول طرحتها ابرزها التخلي عن حق العودة للفلسطينين والاعلان القدس عاصمة الاسرائيل[12].

قضية اللاجئين الفلسطينيين والادعاءات الإسرائيلية

سعت إسرائيل ومنذ بداية تأسيسها إلى التهرب من قضية اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من ديارهم تارة، وإلى تسوية قضيتهم تارة أخرى في محاولة منها لمحوها، حتى لا يتم مطاردتها من قبل المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان، وذلك على إثر التطهير العرقي الذي مورس بحقّهم منذ نشأتها الأولى وحتى يومنا هذا.

وتتسم السياسة الإسرائيلية في عمليات التسوية مع الأطراف العربية بأنّها سياسة لا يدخل في نواياها التوصل إلى اتفاقات نهائية مع أيٍّ طرف، واستدلالاً على ذلك فإنّه يمكن الإشارة إلى العديد من النماذج على هذا النهج الذي تنتهجه إسرائيل على الرّغم مما يقدمه الطرف الآخر من تنازلات أو من حسن نوايا أو مرونة في عمليات التفاوض. ومن بين هذه النماذج معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة):التي أصرت فيها إسرائيل على الاحتفاظ بمنطقتي الباقورة والغمر اللتان تعودان في أساسها للسيادة الأردنية، وكانتا قد احتلتهما إسرائيل في حرب 1967م على الرّغم من أنّ الاتفاق بين الطّرفين يشير إلى إعادتهما للجانب الأردني، إلا أنّ إسرائيل أصرت على الاحتفاظ بهما بطرق ملتوية وبحجج واهية، وقد كان الاتفاق ما بين الطرفين يقضي على احتفاظ إسرائيل بهما بواسطة عقود استئجار لمدة (25) عاماً على أن تكون السيادة وبشكل رسمي للحكومة الأردنية[13].

ومن نماذج المماطلة الإسرائيلية وترك الباب مشرعاً دون التوصل إلى حلول، المعاهدة المصرية الإسرائيلية "كامب ديفيد"، فبالرّغم من التنازلات السياسية التي قدّمها الجانب المصري لدى توقيعه الاتفاقية والتي على إثرها عُلّقت عضويّة مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقرّها إلى تونس وبالرّغم من الأعباء السياسية والاقتصادية والشعبية التي تحملتها جراء ذلك إلا أنّ الجانب الإسرائيلي كان متعنّتاً فيما يخص منطقة طابا والتي أخذت مسألتها كثيراً من المماطلة والتفاوض والحوار وبذلت جهود دولية لتسويتها في مقابل تعنت وتلكؤ إسرائيل في تنفيذ قرار التحكيم وإصرارها على اشتراطات حول تحديد السيادة المصرية عليها[14].

الظروف المحيطة بتهجير اللاجئين الفلسطينيين

إن طرد العرب الفلسطينيين يشكل سياسة متعمدة تم تبنيها على أعلى مستوى من صنع القرار في سجلات المؤسسة السياسية الإسرائيلية التي تم تنفيذها بقصد وتخطيط دقيق والتي نفذتها كيانات عميلة للدولة أو تطورت لتصبح الدولة الجديدة بالمعنى الوارد في سياق المواد النهائية للجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة في حالة أحداث 1947-1949 وأعمال الجيش الإسرائيلي الرسمية بوضوح في سياق حرب 1967 وتداعياتها وأن هذه الأعمال تمت الموافقة عليها من قبل دولة إسرائيل وتنسب إليها[15].

ومعظم الحقائق والأدلة تشير وتثبت أن عمليات الطرد كانت جزءًا لا يتجزأ من السياسة المتعمدة التي تم تبنيها على أعلى المستويات السياسية. فقد تم إجراؤها وصادقت عليها من قبل دولة إسرائيل وتغاضت عنها بالكامل ويعزى إليها بشكل واقعي. فنزوح العرب الفلسطينيين كان نتيجة الإجراءات القسرية التي اتخذتها الكيانات الإسرائيلية، بما في ذلك المذابح وتدمير القرى وبث الخوف من الاضطهاد في أذهان العرب الفلسطينيين[16].

هذا وينقسم الفلسطينيين في الأردن إلى قسمين، هم: النازحون واللاجئون. فاللاجئون، يقصد بهم حالات لمّ الشّمل، وهي التي بدأ العمل على تحسين وتأهيل أوضاعهم وفق منطق التّوطين، ففي البند (8) من بنود اتفاقية وادي عربة، وافق الأردن على توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه، وقد أقيم مشروع يسمى بأحزمة الأمان وهو مشروع اسكاني خاص باللاجئين ، ورصد له ما يقرب من نصف مليار دولار أمريكي، دون أن تتضح مصادر التّمويل[17].

إلاّ أنّه وبعد إعلان الوحدة بين الضفتين، أعتبر أنّ كل من هاجر إلى الضفة الغربية أو الشرقية على أنّه نازحٌ باعتبار أنّه لم يهاجر خارج وطنه بل نزح من منطقة إلى أخرى داخل حدود وطنه الواحد، وبالتالي ظهرت تسميات مثل المبعدون والمحرومون من العودة، بسبب إشكالية في تصاريحهم وما إلى ذلك من تسميات[18].

أمّا الوفد الفلسطيني المعني بالتفاوض في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، فقد حدد مفهوم اللاجئين على أنّهم: "أولئك الفلسطينيون ومن تحدر منهم، الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م وكانون الثاني/ يناير1949م، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير"[19].

وبصرف النّظر عن التعريفات السابقة والمختلفة والتسميات المتعددة، فإنّ كلّ أولئك الذين حرموا من الاستمرار قسراً من العيش في ديارهم، وكانت الهجرة هي حالة الاضطرار التي دفعتهم للخروج إلى مناطق أخرى بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي أفقدهم ديارهم وأراضيهم، وحرمهم من العودة إليها نتيجةً للحروب العربية الإسرائيلية المتكررة، وعليه فإنّ كل هؤلاء يقعون تحت مفهوم اللاجئون الفلسطينيون.

الموقف العربي من الإدعاءات الإسرائيلية

روّجت إسرائيل ادعاءات باطلة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، محاولة ترسيخ بعض المفاهيم سواء أكان في الإعلام أو في المؤسسات التعليمية أو في المجال الدبلوماسي الدولي، وإذا ما عددنا لما روجته من ادّعاءات، فإنّها تتلخص في ما يلي[20]:

1. أنّ الفلسطينيون هربوا من قراهم وديارهم بكامل إرادتهم.
2. أنّ الدّول العربية طلبت من الفلسطينيين ترك منازلهم وأماكن عيشهم من أجل فتح المجال أمام الجيوش العربية لتحرير فلسطين من اليهود.
3. الفلسطينيين عادوا من "إسرائيل" لبلدانهم الأصلية: سوريا، الأردن، لبنان، العراق، مصر.
4. أنّ الجيش الإسرائيلي أخلى بعض القرى الحدودية، وذلك للحفاظ على المدنيين وأرواحهم، لوجود الاشتباكات المسلّحة بين الجيش العربي والمنظّمات اليهوديّة، كما حدث في قريتي إقرت وكفر برعم.

هذه الادّعاءات ضخّمتها إسرائيل، ولاقت رواجاً كبيراً، حتّى ظنّ البعض أنّها حقيقة. فقد جاء في كتاب: "الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير"، ما

يدحض هذه الأفكار السابقة التي التي تمّ ترويجها عن العرب الفلسطينيين، فكان من بين الذين يصوغون هذه الأكاذيب في الإذاعات الدولية، الصحفي الأمريكي الصهيوني جوزف شختمان وذلك لحساب مكتب الإعلام الإسرائيلي في نيويورك حيث كانت الصيغة التي وضعها شختمان في ذاك الوقت أي في العام 1949م، هي نفسها التي تستعمل وما زالت في المحافل الدولية والنشرات الدعائية الإسرائيلية الصهيونية[21].

وعلى الرّغم من أنّ الموضوع الرئيسي لإسرائيل هو الاعتراف بها كدولة يهودية وعاصمتها القدس، إلا أنّ قضية اللاجئين حظيت باهتمامٍ بالغ في سلسلة الاهتمامات الإسرائيلية، ذلك أنّ قضيتهم بمفهوم قوانين ومواثيق الأمم المتحدة، تبطل مشروعهم القائم على تأسيس الدولة اليهودية وفق رؤية الحكومة الإسرائيلية[22].

واذا ما نظرنا إلى أهمية هذه القضية وخطورتها على إسرائيل، فإنّه جرى أرجاؤها للمفاوضات النهائية أكثر من مرّة، ذلك لأنّه يصعب حلّها بالنّظر لتاريخها الطّويل، فقد أدرك مؤسسي إسرائيل خطورة قضية اللاجئين على فكرة تأسيس الدّولة اليهودية قبل الإعلان عن قيامها في 1948، ولذا بقي الموقف الإسرائيلي من هذه المسألة على وضعه التّقليدي الذي يرفض الاعتراف بهم أو يقبل بأيّة مسؤولية تقع عليه بشأنهم[23].

وإزاء هذه القضية بقيت الافتراضات الإسرائيلية تنظر إلى مسألة اللاجئين على اعتبار أنّها مسألة ثانويّة، مرفقةً إيّاها بحلول موازية مثل التّوطين والتّعويض، بل إنّها تتجاهل اللاجئين وقضيتهم، ولا تعترف بأيّة مسؤولية تجاهها، وبالتّالي هي ترفض أيّة قرارات تعترف للفلسطينيين بحقّهم، من منطلق أنّ الاعتراف يعني الإقرار بمسؤولية الاحتلال والذي يقود إلى تحمل التبعات السياسية والقانونية والأخلاقية والمادية[24].

وللتدليل على هذا الموقف ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، شمعون بيريس: "يزعم العرب أنّ إسرائيل هي المسؤولة عن مشكلة اللاجئين، نظراً إلى أنّها تمسك بالأراضي التي جاء منها اللاجئون قبل الحرب، ونظراً إلى أنّ القوات الإسرائيلية حسب قولهم طردت هؤلاء النّاس من ديارهم"[25].

أما فيما يتعلّق بالموقف العربي، فقد وقف العرب بجانب الفلسطينيين في حروبهم الأولى، حرب الـ1948م، وحرب الـ 1967م وبقوا يرفضون كلّ أشكال العنف والاستطيان التي يقوم بها الإسرائيليون، فمنذ التّوقيع على ميثاق جامعة الدّول العربية في 22/آذار/ 1945م والدول العربية تعارض وتندد بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة، وأوصت الدول العربية بفتح أبوابها لإيواء الأطفال والنّساء، وإرسال الجيوش العربية للدفاع عن فلسطين[26].

وبسبب تعدد الأخطار التي عايشها الوطن العربي بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، توالت القمم العربية لمناقشة الواقع العربي وقضية فلسطين، فكانت هذه القمم تؤكّد على حقّ العودة لجميع اللاجئين سواء أكانوا من المقيمين داخل الوطن أو خارجه، وقد كانت جميع الدول العربية التي تستضيف الفلسطينيين ترفض مشاريع التوطين حرصاً منها على حقّ العودة وعلى أن يتمسّك الفلسطينيون بحقّهم، وأن يرفضوا كلّ أشكال المساومة على هذه الحقوق كالتعويضات والتوطين وما إلى ذلك[27]. هذا وتنطلق إسرائيل في تصوّرها لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وتعاملها معهم من خلال ثلاثة محاور يمكن إيرادها على النحو الآتي[28]:

1. **محور عدم المسؤولية:** تنظر إسرائيل إلى مسألة اللاجئين الفلسطينيين من منطلق عدم مسؤوليتها عنهم، وتضع كامل المسؤولية على الجانب العربي، وعليه فإنّها تتهرّب من أيّة استحقاقات قد تترتّب عليها نتيجةً لهذه المسؤوليّة.
2. **محور الحجج الأمنيّة:** من هذا المنطلق لا تسمح إسرائيل إلا بعودة أعدادٍ متواضعة سنويّاً، حتى تطمئن أو تثق بقدرة السلطة الفلسطينيّة على إرغام المعارضين بقبول عملية السلام، مما يعني وضع السلطة تحت المراقبة لمعرفة مدى قدرتها وجديتها على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية من ناحية، ومن نايجة أخرى التشدد في عدم السّماح لأيّ من العائدين من الاستقرار قرب الخط الأخضر.
3. **المحور الديموغرافي:** أو العامل الديموغرافي، وتعني من وجهة النظر الإسرائيلية أن لا يكون هنالك دولة ثنائية القوميّة في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، في حال بقيت الأمور متعلّقة بالسّيادة الإسرائيلية مما يشكل عبئاً وثقلاً عربياً ديموغرافيّاً وقنبلة سياسية متعلقة بالحكم متوقع أن تنفجر في أيّ لحظة، علماً أنّ سكان الاراضي المحتلة (اسرائيل) هو 9.075.360 مليون نسمة 74.2% من اليهود و21% من العرب حوالي ال278000 نسمة منهم في الضفة والجولان حتى 2019.

صفقة القرن وقضية اللاجئين الفلسطينيين

تركز صفقة القرن على فكرة محورية تتمثل في تسوية الصراع أكثر من تركيزها على الحل. ومما يزيد الأمر سوءاً عندما يقرر أحد طرفي الصّراع مواصفات بعينها تخدم مشروعه بعيداً عن حقوق الطرف الآخر. فالحل يتطلب حضور الإرادة ورضا الطرفين، بل وتوافقهما على صيغ تعالج جذور الصراع القائم بينهما، وتحقق قدراً كبيراً من أهدافهما معاً.

وجوهر صفقة القرن يتمحور حول تجسيد التصورات الإسرائيلية، التي تركز على تجاوز الحضور الفلسطيني، ورفض مشاركته في الحلول المقترحة التي طرحت على فتراتٍ سابقة بدءاً من العام 1967م. ولذا فإنّ هذه المسألة تشكل أهم ركائز الصفقة التي تهدف لتلفيق حل القضية الفلسطينية بما يساهم ويساعد الإدارة الأمريكية على تمرير مخططاتها في المنطقة من جهة، ويتماهى مع الرواية الإسرائيلية للصراع من جهة أخرى[29]، فما هو مفهوم الصفقة وما هو مضمونها؟

ويعد مصطلح "صفقة القرن" مصطلحاً إعلامياً يتقاطع ويتشابه مع عدد من التسميات لخطط سابقة تتعلق بالقضية الفلسطينية، إلاّ أنّ المراد به ما يشير إلى الخطة الأمريكية لإدارة ترامب حول السلام في الشرق الأوسط، وهذا المصلطح أو المسمى لا يجد مكاناً واسعاً في الغرب وإعلامه على غرار الإعلام العربي، حيث تستخدم مراكز الأفكار والبحوث وكذا الصحف الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، مسمياتٍ أخرى، من مثل:

1. حل السّلام Peace Settlement
2. خطّة السّلام Peace Plan
3. خطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية Israeli- for Plan Peace Palestinian
4. أو خطّة سلام طويلة الأمد Plan Peace Long-term

وأمّا في الجانب الرسمي، فإنّ المسؤولون الأمريكيون يستخدمون تعبيراً مختلفاً عن هذه التّسميات والتي تدور تقريباً حول لفظ "السّلام"، إذْ إنّ الرئيس ترامب بالإضافة إلى كبار موظفي الإدارة الأمريكية، يستخدم في معرض حديثه عن عمله بهذا الشّان، مصطلح: صفقة نهائية Ultimate deal[30].

وعليه فقد بات مصطلح "صفقة القرن" يستخدم بكثرة ولاقى انتشاراً كبيراً وواسعاً لوصف الجهود الأمريكية في التّوصل إلى اتّفاق سلام بوصفه حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ودخل في نطاق وسائل الإعلام الدولية والمحلية وشغل مضمونه ودلالاته وأبعاده الرأي العام العربي والفلسطيني، وتنوّعت ردود الفعل عليها سواءً الرسمية أو الشعبية أو المحلية أو الدولية[31].

ويمكن القول بأنّ مصطلح صفقة القرن لا يبدو جديداً أو أنّه نحت خصيصاً للدلالة أو للتعبير عن مسألة متصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو الجهود الهادفة لإيجاد حل له. فقد قدّم ترامب بشكل متكرر تلميحاتٍ حول عزمه تقديم خطّة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإثر ذلك وفي مؤتمر صحفي جمع الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي في إبريل 2017م، كان الأخير أوّل من استخدم تعبير "صفقة القرن" للإشارة إلى الخطة الأمريكية للسلام، والذي قال فيه: "نحن جاهزون تماماً لتقديم يد المساعدة للرئيس ترمب لإنجاز صفقة القرن"[32].

وتعتبر الخطّة أو هذه الرؤية أوّل طرحٍ أمريكي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تتناول تصوّرات محددة لجميع القضايا التفصيلية،

إلاّ أنّها تمثّل مشروعاً يهدف لتصفية قضية الشعب الفلسطيني وطمس معاناته، وتصدير الرواية الإسرائيلية على أنّها هي الوحيدة والصحيحة للصراع[33]. وبالنّظر في بنود الصفقة فإنّه يمكن إيراد أهم هذه البنود وذلك على النّحو التالي:

1. فرض القانون الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية
2. اعتراف أمريكي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.
3. سيطرة أمنية إسرائيلية على المناطق الواقعة غربي الأردن.
4. أبو ديس ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.
5. عدم إخلاء المستوطنين والفلسطينيين من مساكنهم.
6. تبادل الأراضي في منطقة المثلث وضمها لدولة فلسطين من أم الفحم حتى كفر برا جنوباً.
7. ربط الضفة الغربية مع قطاع غزّة بواسطة نفق.
8. السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى.
9. منح الفلسطينيين 4 سنوات للمفاوضات في إطار الخطة.

وإذا ما نظرنا إلى البنود السابقة التي تتضمنها صفقة القرن، فإن الالتزامات التي تنص عليها وتلزم بها الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني هي على النّحو التالي[34]:

وبالنظر إلى بنود الرؤية الأمريكية للسلام، فإنّ الالتزامات المطلوبة من الجانب الفلسطيني التزمات كثيرة، وأغلبها معقد وغير مقبول، وتتمثل في: التنازل عن حق العودة، واتمام المفاوضات خلال 4 سنوات، والاعتراف بإسرائيل ويهودية الدولة، ووقف دفع الرواتب لأسر الشهداء والأسرى، ونزع السلاح في غزّة وتحديداً سلاح المقاومة، ووقف التحرك ضد إسرائيل في محكمة لاهاي، وعدم الانضمام للمؤسسات الدولية دون موافقة إسرائيل، والتنازل عن القدس القديمة كجزء من العاصمة الفلسطينية؛ إلى جانب التزامات سطحية من الجانب الإسرائيلي وغير مجدية ولا تعطي حقاً أو ترجع مسلوباً؛ كالاعتراف بدولة فلسطينية، وتجميد توسيع المستوطنات لأربع سنوات، كما أنّ الخارطة الواردة ضمن خطّة ترامب للسلام منحت إسرائيل ضم أجزاء واسعة من الضّفة الغربية وقلّصت بذلك المساحة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية إلى (15%) فقط من أراضي فلسطين التاريخية.

صفقة القرن الشكل والمضمون:

أولاً: من حيث الشّكل

تطلق الإدارة الأمريكية على صفقة اذلقرن وصف الرؤية، إلاّ أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستخدم كلمة الصفقة بدلاً عنها. حيث تشكل هذه الرؤية أو الصفقة أساساً للتفاوض المباشر بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الشّروط اللازمة لإقامة دولة فلسطين، على العلاقة وعلى كيفية وآليات التطبيق. وتتكوّن الخطة في شقها السياسي من (22) قسماً وأربعة ملاحق إثنان منها فرعيان، وذلك على النّحو التالي:

جدول (2):أقسام صفقة القرن وملاحقها/ الشق السياسي

قسم	الموضوع	عدد/ ص	قسم	الموضوع	عدد/ ص
1	المقدمة	4	12	مرافق الموانئ	27
2	مقاربة النهج		13	منطقة البحر الميت	29
3	رؤية السلام بين إسرائيل وفلسطين والمنطقة		14	المياه والصرف الصحي	29
4	الحدود		15	الأسرى	30
5	القدس		16	اللاجئون	31
6	خطة ترامب الاقتصادية	19	17	أسس الدولة الفلسطينية	33
7	الأمن	21	18	التربية وثقافة السلام	35
8	المعابر	24	19	العلاقات الإسرائيلية العربية	
9	معايير غزّة	25	20	الاعتراف المتبادل بين الدول	
10	منطقة التجارة الحرة	26	21	المطالبات ونهاية الصراع	
11	اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة	27	22	المفاوضات وسلوك التفاوض	
الملاحق					
الملحق الأول: الخرائط المفاهيمية			**الملحق الثاني (أ):** معايير الأمان		
الملحق الثاني: اعتبارات أمنية			**الملحق الثاني (ب):** معايير تجريد السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى		

الجدول (1) من تنسيق الباحثين بالاستناد إلى ملف الرؤية الأمريكية للسلام 2020

وبالنّظر إلى محتويات الرؤية في الشق السياسي، فإنّها تقدم تصوراً تفصيلياً ونهائياً لحل الصّراع بكافة جوانبه، إذ إنّها ليست مجرّد مبادئ أو إرشادات عامّة لحلّ الصراع. كما أنّها تناولت وتطرّقت لجميع القضايا الرئيسية والأساسية، مثل: حدود "الكيان" الفلسطيني وليس الكيان الإسرائيلي، والقدس، واللاجئين والمستوطنات، والأمن والمياه.

كما يلاحظ أنّها قد أسهبت في الخلفيات والمقدمات والروايات التاريخية والتي تحمل مغالطات كثيرة، كما ويلاحظ التكرار فيها وبشكل كبير في بعض الأقسام وذلك من أجل التأكيدعلى الحق الإسرائيلي، وهي في النهاية وتحديداً بهذا الشق "السياسي" تأمل أن تضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي وطي ملف القضية الفلسطينية[35].

وأمّا في جانبها الاقتصادي فتتكوّن الخطة من (10) أقسام وملحقاً واحداً، وذلك على النّحو التالي:

جدول (2):أقسام صفقة القرن وملاحقها/ الشق الاقتصادي

قسم	الموضوع	عدد/ ص	قسم	الموضوع	عدد /ص
1	تمهيد	1	6	تحسين خدمات التعليم وتعزيز القوى العاملة	14
2	الرفاهية والأهداف الشاملة للرؤية	3	7	تعزيز الحوكمة الفلسطينية	14
3	الإمكانات والطاقات الاقتصادية	2	8	أسواق رأس المال والسياسة النقدية	8
4	الاستثمار في الأعمال	1	9	التعليم الفني والمهني	38
5	إنشاء البنى التحتية الأساسية	1	10	الاستثمار في الرعاية الصحية	14
الملاحق: ملحق (3) الحوافز الاقتصادية/ الحزمة الاقتصادية					

الجدول (2) من تنسيق الباحثين بالاستناد إلى ملف الرؤية الأمريكية للسلام

وبالنّظر إلى محتويات الرؤية في الشق الاقتصادي، فإنّها تحاول تقديم المغريات لتمرير الصفقة من خلال الحزم المالية والاقتصادية الكبيرة، فهي تتحدث عن الفوائد الاقتصادية الجمة التي سيجنيها كل من الفلسطينيين والأردن ومصر، إلا أنّها تقدم بما تضمن لنفسها أن تكون هي المستفيد الأكبر من كل ذلك[36].

ثانياً: من حيث المضمون

بالنظر إلى مضمون الرؤية من حيث المحتوى، فهي تلغي جميع قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات السلام السابقة ، حيث تنظر إلى قرارات الأمم المتحدة والمتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي على أنّها غير متّسقة وأنّ مفعولها قد انتهى، بالإضافة إلى الاختلاف على تفسير تلك القرارات. كما أنّها تلغي أيّ أثرٍ لاتفاقية أوسلو الموقّعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993م، والتي كان يطمح فيها الفلسطينيون بأنْ تنتهي إلى انسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي التي تمّ احتلالها عام 1967م وقيام دولتهم عليها.

وتتعامل الرؤية في حلّها للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى لا على أسس سياسية، حيث تركز على مفهوم الازدهار وتُعلي من شأنه، في مقابل إهمالها لمفهوم الاستقلال وحق تقرير المصير والسيادة والحريّة وتقلل من شأنها. كما وتولي اهتماماً بتطبيع الدول العربية والإسلامية لعلاقاتها مع إسرائيل وتذهب لأبعد من ذلك حيث تعتبر التقدم في ذلك يجب أن يسبق أيّ تقدمٍ في حل الصّراع[37].

وتقسّم الرؤية الشعب الفلسطيني إلى أخيار وأشرار، فتبدو منشغلةً ومسكونة بالأمن الإسرائيلي، وهو ما يبدو واضحاً وجلياً عند تناولها لهذا الأمر في كلّ صفحة تقريباً وتؤكّد عليه، فيما تتعامل مع الطرف الآخر كدولة إسرائيل. كما أنّها تتحدث عن المعاناة والقتلى الإسرائيليين جراء الصراع في أكثر من موضع، في

مقابل تجاهلها لمعاناة الفلسطينيين وضحاياهم على الإطلاق.

وفيما يتعلّق بالجوانب الأمنية، فإنّ الرؤية تتعاطف جداً مع المطالب الأمنية للجانب الإسرائيلي، وتحاول في كلّ قسمٍ من أقسامها تثبيت هذه المطالب، وأما المطالب الأمنية للجانب الفلسطيني فإنّها مهمشة، بل ومرتبطة بالأمن الإسرائيلي وتحققه إن وجدت. كما أنّها وبشكل كبير تكرر كلمة الإرهاب، وتلصقها للجانب الفلسطيني لا الإسرائيلي، وتطالبهم بنبذه دون أن تطلب هي نفسها بنبذه[38].

وأما في حديثها عن الحقوق، فهي تتحاشى الإقرار بأي حقوق فلسطينية أو تثبيتها، بعكس الحقوق الإسرائيلية. فقد تحدّثت عن: "معالجة رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير". وهي تتبنى الرواية الإسرائيلية للصراع، وتؤكّد وبشكل متكرر أنّ دولة إسرائيل تقدم كثيراً من التنازلات المؤلمة، فيما تحدثت عن التنازلات الفلسطينية مقارنة بالتنازلات الإسرائيلية المريرة، وذلك بأنّه: "يجب أن تتوقف المبادرات التنقيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصلية في دولة إسرائيل"[39].

وما يهمنا في مضون صفقة القرن هو ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين والدولة الأردنية، من منطلق موضوع الدراسة الحالية الذي يبحث في أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن، ولكن قبل الحديث عن اللاجئين والدولة الأردنية لابد من الحديث عن الدولة الفلسطينية وشكلها حسب الرؤية الأمريكية للسلام 2020، ويمكن بيان ذلك وفقاً لما يلي:

أ. شكل الدولة الفلسطينية

تضع الرؤية شروطاً ومعايير تفرض من خلالها على الفلسطينيين تلبيتها للحصول على ما تطلق عليه دول، ومن بين هذه الشروط[40]:

1. الاعتراف بيهودية الدّولة اي ان اليهود هم اصحاب الارض الاصليين والاقرار بوجودهم التاريخي .
2. رفض جميع أشكال وأنواع الإرهاب، وأن يبدي الجانب الفلسطيني النية الواضحة والقدرة المستدامة لمحاربته، وهذا الأمر تقرره إسرائيل مدى نجاحه من عدمه.
3. نزع السلاح بشكل كامل من غزّة، وأن تكون السيطرة للسلطة أو أيّ جهة أخرى مقبولة لدى إسرائيل.
4. على الشعب الفلسطيني أن يرفض إيدولوجيات الدمار والإرهاب والصراع، وهو غير مطلوب من الجانب الإسرائيلي.
5. إرساء حكم القانون، وحرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان، والانتخابات النزيهة والحرة، وحماية الحريات الدينية والأقليات، واستقلالية القضاء.
6. العمل على تعديل المناهج الدراسية، التي تحض على التحريض والكراهية، ووضع حداً لتمجيد الإرهاب والعنف والشّهادة، وهذا الأمر ليس مطلوباً من إسرائيل.
7. عدم الإنضمام لأيّ منظّمة دولية من شأنها أن تتعارض وقيام دولة فلسطين بالتزاماتها بنزع السلاح ووقف كل أشكال الحركة السياسية والقضائية ضد "دولة إسرائيل".

ووفقاً للشروط السابقة التي تضعها الرؤية للجانب الفلسطيني أو تفرضها عليه، فإنّ شكل الدولة الفلسطينية يصبح منزوعة السلاح بالكامل فلا جيش يحمي حدودها أو يدافع عن كيانها. كما أنّه لا سيطرة "للدولة" بشكل كامل على المعابر، وإنّما تشارك إسرائيل وأمريكا بالإشراف عليها، وذلك ضمن لجنة ثلاثية، وهو ما تؤكّد عليه الرّؤية: "يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل"، وتكون إسرائيل هي المسؤولة عن حماية الأمن الخارجي لدولة فلسطين، والعاصمة أي عاصمة "دولة فلسطين" ستكون خارج القدس ومقطعة الأوصال جراء وجود المستوطنات الإسرائيلية التي ستكون جزاء من دولة إسرائيل، وما يتبعها من طرق التفافيّة ومحميّات أمنية في محيطها. كما أنّ التواصل الذي سيكون بين الضفة وغزة هو من خلال نفق يمر تحت أراضي إسرائيل وتحت حمايتها، وبالتالي لا سيادة على الأجواء ولا سيادة على المياه الإقليمية، وضم الأغوار إلى اسرائيل ولا تواصل بينها وبين الأردن، كما أنّها مقيّدة في الانضمام للمنظّمات الدولية[41].

ب. اللاجئين الفلسطينيين وحل مشكلتهم

تسعى الرؤية الأمريكية للسلام، إلى مقاربة في النهج لملف اللاجئين الفلسطينيين، وتتلخّص في عدم الاعتداد بقرار مجلس الأمن رقم 181، وهي بذلك تنسف مبدأ حق العودة ومبدأ حق التّعويض سواء أكان للاجئين أو الدّول المضيفة، وإدخال عنصر اللاجئين اليهود في الملف، وإنهاء ملف اللاجئين إلى الأبد.وترى الرؤية أنّ تعريف اللاجئ من قبل الأنوروا أدى إلى تفاقم وتعاظم مشكلة اللاجئين، كما ترى أنّ العرب أيضاً فاقموا من معاناتهم من خلال تعامل الكويت مع الفلسطينيين بعد تحريرها من الغزو العراقي عام 1991م[42].

وقد حسمت موضوع اللاجئين وعودتهم إلى الديار التي هُجّروا منها، وذلك من خلال تأكيدها على أنّه: "لن يكون هناك أيّ حقٍّ في العودة أو استيعاب أيّ لاجئٍ فلسطيني في دولة إسرائيل". فلا يوجد شيء اسمه التّعويض، وستكون الاستثمارات والمساعدات التي سيتم ضخّها في الاقتصاد الفلسطيني بمثابة تعويض اللاجئين، ذلك أنّه وعند توقيع اتفاقية السلام سوف ينتهي شيء اسمه لاجئ وسيتم إنهاء الأنوروا وتفكيك جميع المخيّمات الفلسطينية في الضفة وغزّة[43].

في المقابل هناك حديث عن تعويضات لبعض اللاجئين وليس كلّهم، حيث سيُسعى لتشكيل صندوق تبرعات لهذه الغاية يديره إثنان من الأمناء، يتم تعيينهم من قبل دولة فلسطين والولايات المتحدة ويحددان معايير ومجالات الصّرف. كما أنّ الرؤية بهذا الصدد تعترف باليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل كلاجئين لهم حق التّعويض عن ممتلكاتهم التي تركوها في البلدان العربية ولدولة إسرائيل حق التّعويض عن الكلف التي انفقتها لإدماجهم فيها. ومما سبق فإنّ حل مشكلة اللاجئين حسب الرؤية يكون على النّحو التالي[44]:

1. يكون الاستيعاب في دولة فلسطين وفق الترتيبات والشروط الأمنية مع إسرائيل.
2. دمج اللاجئين في بلدانهم التي يتواجدون فيها، وهذا الأمر مشروط بموافقة تلك البلدان.
3. قبول (5) آلاف لاجئ كلّ عام، ولمدّة (10) سنوات في بلدان منظّمة التّعاون الإسلامي بعد موافقتها.

ج. الدولة الأردنية في الرؤية

لم يرد في الرؤية أيّ ذكر لوضع الأردن الخاص فيما يتعلق بمسألة الإشراف على المقدسات، فلم تلبّ الرؤية المطالب الأردنية في القدس. كما أنّها تجاهلت الوصاية الهاشمية على المقدسات: الإسلامية والمسيحية، وحصرت دور الأردن في القدس بزاوية تعزيز السياحة الإقليمية من خلال التّعاون مع هيئة مشتركة (إسرائيلية فلسطينية) لتطوير القدس والعمل على تشجيع السياحة: اليهودية والمسيحية والإسلامية[45].

وقد نسفت الرؤية فيما يتعلق باللاجئين لمبدأ حق العودة والتّعويض الذي يطالب الأردن بهما، فهي تريد من الأردن أن يحلّ مشكلة اللاجئين لوحده، على الرّغم من إشادتها بالمعاملة الأردنية للاجئين الفلسطينيين وهو ما أشارت إليه في بعض نصوصها: "يجب أن ندرك أنّه من بين جميع الدول العربية حاولت المملكة الأردنية الهاشمية ببسالة العناية بالشعب الفلسطيني في الأردن". لكنّها في المقابل أيضاً تنسف أيّ دورٍ أردني في موضوع اللاجئين والقدس، وتقحمه فيما يتعلق بالمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية وأمنها واقتصادها، فتذهب إلى أنّها ستناقش هي: "والمملكة الأردنية الهاشمية إلى أيّ مدى –إن وجد– تستطيع المملكة مساعدة دولة إسرائيل ودولة فلسطين فيما يتعلق بالأمن في دولة فلسطين"[46].

وتؤكّد الرؤية على أنّ قوات الأمن الفلسطينية، ستعمل على تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب مع كلّ من دولة إسرئيل والأردن ومصر. كما وسيقوم الأردن بمساعدة الفلسطينيين، إن وافقوا، على إتاحة: "استخدام مرفق مخصص في ميناء العقبة لحين بناء ميناء في غزّة

وفق شروط الرؤية". كما وتتحدث عن إنشاء منطقة تجارة حرّة بين الأردن وفلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي فيما بينهما.

وفيما يتعلّق بالحدود، فإنّه لن يكون وفقاً للرؤية أيّ حدودٍ بين الأردن والكيان الفلسطيني الناشئ "دولة فلسطين"، فهي لم تحسم مسألة الأغوار وضمها لإسرائيل حتى الآن.وفي محور أسس الدولة الفلسطينية، تتحدث عن الدور الأردني المميز في مساعدة الفلسطينيين على: "تحقيق الحكم السليم"، حيث تؤكد على الدور الأردني في تقديم المساعدة في مجالات الطب والتعليم والفنون والخدمات البلدية، وذلك بحكم القرب الإقليمي والترابط الثقافي والعلاقات الأسرية، ولذا فإنّ على الأردن وفقاً لهذه الرؤية: "مساعدة طويلة الأجل على أرض الواقع في تصميم المؤسسات والإجراءات وتدريب الموظفين في دولة فلسطين"[47].

ومن هنا يمكن القول بأنّ صفقة القرن لا تتحدث عن بناء وطن للشعب الفلسطيني، وإنّما إبقائهم في المعازل "كمكرمة" من الجانب الإسرائيلي، فهي تضعهم في خانة اللاخيار، في مقابل تلبيتها لكثير من طموحات اليمين الإسرائيلي المتطرّف الذي يتعامل مع وجود الفلسطيني وحقوقه كسكان تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، ما يعني أنّها تمثل صفقة استسلام وإذعان للاحتلال[48].

التحديات التي تواجهها صفقة القرن

يبذل الفريق الأمريكي والإسرائيلي جهوداً حثيثةً لإنجاح ملف التسوية/ خطة السلام أو صفقة القرن، وعلى الرّغم من هذه الجهود المتواصلة والمركّزة، وبالرّغم من الظروف السياسية التي قد تبدو ملائمة ومواتية لتحقيق هذه الصفقة وإنجاحها، إلاّ أنّ ذلك لا يلغي وجود العقبات أمام سيرها وإنفاذها على واقع الأرض بشكل تام[49]. هذا ويمكن سرد أبرز هذه التحديات التي تواجه صفقة القرن، وذلك على النّحو التالي:

إيجاد طرف فلسطيني يقبل بصفقة القرن

هناك إجماع فلسطيني على رفض الصفقة، بما في ذلك حركة فتح التي تشكل العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، وذلك نظراً لانخفاض سقف التوقعات لما يمكن أن تطرحه الصفقة في الجانب السياسي، وهو أقل من الحد الأدنى الذي يقبل به الفلسطينيون والعرب[50]. ومن هنا فإنّ توقيع أي اتّفاق أو إبرام أيّ صفقة يقتضي وجود طرف فلسطيني له شرعية التمثيل للشعب الفلسطيني أو غالبيته ليكون ضامناً على التزام الفلسطينيين بما يتوجب عليهم بموجب الاتفاق، ومع رفض السلطة للصفقة فإنّ ذلك يخلق تحدٍّ للإدارة الأمريكية لإيجاد بديل مقنع[51].

ويرى مراقبون أنّ الإدارة الأمريكية قد تسعى للحديث مع شخصياتٍ فلسطينية ورجال أعمال ومنحهم بعض الامتيازات في المجالات الخدمية والاقتصادي، وتفويض هذه الامتيازات لبعض الشخصيات والوجهاء والتّجار على أساس فكرة الإدارة المدنية وروابط القرى التي طرحا الجانب الإسرائيلي أواخر سبعينيات القرن الماضي، أو تجاوز الجانب الفلسطيني بشكل كامل من خلال تطبيع العلاقات مع دول عربية. إلاّ أنّ هذا الأمر يصعب تحقيقه، فتجاوز الفلسطينيين أمر يكاد يكون مستحيلاً حتى لو قبل الرئيس عبّاس والسلطة بالصفقة.

خلق اجماع عربي وإقليمي حول الصفقة

على الرّغم من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتّحدة الأمريكية وأغلب دول المنطقة، إلاّ أنّ هناك خلافات بين هذه الدول التي تعوّل الولايات المتّحدة على دعمها وتمويلها للشق الاقتصادي من الصفقة والولايات المتحدة، وهذا ينعكس على طبيعة موقفها ومدى تأييدها، إذْ إنّ معارضة دول عربية أساسية ومعنية بالصفقة لقناعتها بأنّ مخرجاتها ستكون على حساب مصالحها العليا، وخصوصاً الأردن ولبنان يمكن أن يكون لها تأثير على الصفقة.كما أنّ استمرار الأزمة بين الدول الخليجية يمكن أن ينعكس سلباً على تفاعلها وتوافقها على مشروع الإدارة الأمريكية، حيث بدا واضحاً عدم حضور الكويت في ورشة البحرين2019/07/02، فضلاً عن أنّ هنالك تباين بين دول الإقليم حول الموقف من الصفقة، حيث هنالك دول مؤثّرة سترفضها كتركيا وإيران، وهذا يقلل من فرص نجاحها أيضاً[52].

الموقف الشعبي العربي والفلسطيني

تزامن مع انعقاد ورشة البحرين موجة احتجاجات في الضفة الغربية وقطاع غزّة والأردن وعدد من الدول العربية والإسلامية، وهي احتجاجات مرشّحة للاتّساع في حال سعت الإدارة الأمريكية لفرض الصفقة على الفلسطينيين والعرب، ويعد هذا مؤشراً لا يمكن القفز عنه في الحسابات السياسية من أنّ تمرير الصفقة لن يكون بالأمر السهل في ضوء تسويقها مع الشروط الإسرائيلية وعدم تقديمها ما يمكن اعتباره سقفاً أدنى من الحقوق الفلسطينية[53].

خلق إجماع دولي

يعطي وجود إجماع دولي حول قضية من القضايا زخماً كبيراً ويزيد من فرص النّجاح في معالجتها، وهذا غير متوفّر حتى الوقت الرّاهن فيما يتعلق بصفقة القرن، فالقوى الفاعلة في المجتمع الدولي تتمسك بالمرجعيات الدولية والقرارت الأممية الخاصة بحلّ الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا يصطدم بالرؤية الأمريكية التي تستند فقط على التّفاوض وتتنكّر للمرجعيات الأخرى. فالاتحاد الأوروبي وكل من روسيا والصين لا تتفق مع الرؤية الأمريكية وتعلن تمسكها بالمقررات الدولية بهذا الشّأن كمرجعية للحل[54].

الشروط الإسرائيلية

يشترط الأسرائيليون للقبول بأيّ تسوية اعتراف الفلطسينيين والعرب بيهودية الدولة، والتّخلي عن السيادة على القدس، واسقاط حقّ عودة اللاجئين، والاحتفاظ بكلّ المستوطنات في الضّفة الغربية. ويمكن إجاز التحديات أو العقبات السابقة على النّحو التالي[55]:

1. الموقف الفلسطيني والشعبي والرسمي الرافض للصفقة ويعمل على منع تطبيقها ويعزل كل فلسطيني يقبل أن يشارك فيها.
2. تنامي النّقد والرّفض الدولي للصفقة أوروبياً وإفريقياً وعربياً وإسلامياً، حتى من أصدقاء وحلفاء أمريكا.
3. الضعف الذي تواجهه حكومة نتنياهو من عدم الاستقرار، وملفات الفساد التي تنتظره، وبالتالي فقدان الحليف الأصلي فيها، مع أنّ غانتس لا يبتعد عن نتنياهو، لكنه ربما لديه مقاربات أخرى قد لا تتفق مع التفكير الذي في الصفقة بسبب تحالفاته مع الوسط الإسرائيلي وآخرين[56].
4. احتمالات عدم نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية القادمة في تشرين ثاني/ نوفمبر 2020، الأمر الذي سيحول الخطّة إلى مجرّد مشروع سياسي لرئيس سابق.
5. موقف الأمم المتحدة الرّافض لتجاوزات مجلس الأمن والجمعية العامة وما أيدته من اتفاقات أوسلو المختلفة.
6. التحرك الدبلوماسي العربي والإسلامي لدعم الموقف الفلسطيني وإنجازاتها في الحشد ضد التصورات الأمريكية.
7. تنامي المعارضة البرلمانية في أوساط الديمقراطيين الأمريكيين لخطة الرئيس بوصفها عديمة ولا تنشئ الاستقرار، خصوصاً في حال اندلاع مواجهات فلسطينية مع الاحتلال، ونجاح الحراك الشعبي في إدانة الولايات المتحدة وسياساتها.
8. التهديدات السياسية والاقتصادية بالمقاطعة والأعمال الإرهابية ضد أمريكا من منظمات متطرّفة في المنطقة.
9. تماسك الموقف الرسمي العربي والإسلامي ضد الصفقة وإلى جانب الموقف الفلسطيني.
10. إنّ أيّ محاولات لتطبيق الخطّة بالقوّة سوف تصطدم بالشعب الفلسطيني، والتي قد ينجم عنها ضحايا ومواجهات تشعل الأرض المحتلّة والشعوب العربية[57].

أثر التوطين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن

تعيش أكبر مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وتمثل نسبة (34%) من مجموع اللاجئين أو (41%) من المسجلين

لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي تقدر أعدادهم بـ (2.3) مليون لاجئ مسجل[58]. وينقسم الفلسطينيون المقيمون في الأردن إلى عدّة أقسام[59]:

1. فلسطينيون أقاموا في الأردن قبل عام 1948م، وهؤلاء أردنيون بالتأسيس وليسوا من اللاجئين.
2. فلسطينيون جاؤوا إثر نكبة عام 1948م، وهؤلاء هم اللاجئون وتمّ منحهم الجنسية الأردنية.
3. فلسطينيون جاؤوا جراء عدوان 1967م على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهؤلاء هم النّازحون ومُنحوا الجنسية الأردنيّة.
4. فلسطينيون جاؤوا من قطاع غزّة نتيجة الحرب العربية الصهيونية عام 1967م، ومُنحوا جوازات سفر مؤقّتة لمدّة سنتين ولا يتمتّعون بالجنسية الأردنية.
5. فلسطينيون جاؤوا إثر الحرب العراقية الكويتية 1990م، وهؤلاء صفاتهم وأوضاعهم القانونية متعددة ومختلفة، منهم من يحمل الجنسية الأردنية، ومنهم من يحمل جوازات سفر مؤقّتة فهؤلاء ليسوا أردنيون.
6. فلسطينيون يحملون وثائق سفر فلسطينية مختلفة، وهؤلاء يقيمون في الأردن بشروط خاصة، وفق نظام الإقامة المعمول به.

أثر التوطين على مستقبل النظام السياسي

يتمتع الفلسطينيون في الأردن بجميع الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الأردنيون، إذ تتوافر لهم الخيارات كلها، وهو ما انعكس إيجاباً على اندماجهم في المجتمع الأردني، وخروج نسبة كبيرة منهم من العيش في المخيمات إلى العيش في المدن.

أولاً: مؤشرات الاندماج

يمكن النّظر إلى هذا المؤشر ضمن مستويين، هما: الانسجام المرتبط بالقيم، والانسجام والتماسك المؤسسي، وذلك على النّحو التالي[60]:

- **الانسجام المرتبط بالقيم (القيمي):** بمعنى الانتقال من النطاق الضيق للولاء إلى الولاء القومي الواسع، كالانتقال من الولاء للعشيرة أو من الجماعة العرقية أو الدينية إلى الولاء للمجتمع السياسي الواحد الممثل لجميع فئات أو طبقات المجتمع.
- **الانسجام والتماسك المؤسسي:** بمعنى وجود سلطة قومية فعالة قادرة على فرض احترامها بين الأقاليم والجماعات المختلفة من خلال تحقيقها للاندماج بين النخبة والجماهير أو من خلال تضييق الهوة بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع.

ويمكن الإشارة إلى مؤشرات عديدة تبيّن خصائص اندماج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الأردني، وهي:

1. نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات في المدن والقرى الأردنية هي الأعلى بين الدول الأكثر استقبالاً للاجئين الفلسطينيين.
2. تعتبر حالات العسر الشديد (الفقر المدقع) هي الأقل نسبة بين الدول المستقبلة للاجئين.
3. هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على اندماج اللاجئين في المجتمع الأردني، ولا تتوافر في مناطق اللجوء الأخرى، وهي: "القرب الجغرافي بين فلسطين والأردن، والخيارات المتاحة للاجئ الفلسطيني في الأردن، الاتساع النسبي لمساحة الأردن والتي تقدر بنحو (89.213) كم^2، والاستقرار السياسي في الأردن وشمول اللاجئين بخطط التنمية الاقتصادي والاجتماعية".
4. تقاسم الأردنيين والفلسطينيين ملكية الأراضي والعقارات، وإقامتهم في بنايات وأحياء ومدن مشتركة، بمعنى أنّه لا توجد في المدن الأردنية أحياء خاصة باللاجئين (باستثناء المخيمات).
5. تطور المخيمات من تجمعات من الخيام أو الصفيح إلى مبانٍ من الإسمنت، إذ تحوّلت المخيمات إلى أحياء حضرية.

وعليه فإنّ هذا المؤشر يؤكد على أنّ الفلسطينيين في الأردن مندمجون بشكل كبير في المجتمع الأردني.

ثانياً: مؤشرات الانفصال والتفكيك

يرتبط أي نظام سياسي بفكرة الاستقرار السياسي، أي بالقدرة على خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب القوى الجديدة، في المجتمع والاستجابة للتحديات المفروضة عليه من بيئته الداخلية كمطالب للمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية دون اللجوء إلى العنف، وكذلك قدرة النظام على التكيف مع المطالب والتهديدات القادمة من بيئته الخارجية، فالنظام السياسي الذي يستطيع مواجهة هذه التحديات والتأقلم معها هو نظام مستقر. وهذا ما يطلق عليه ليبست Lipset عالم السياسة والاجتماع، فاعلية النظام السياسي والتي يحكم عليها من خلال مدى قيام النظام السياسي بالمهمات الأساسية التي يقدمها وردود الأفعال تجاهها[61].

ولقد أدت الحوادث التاريخية والسياسية في القرن العشرين دوراً مهمّاً في تغذية الصّراع الاجتماعي والسياسي داخل الدولة الأردنية نظراً إلى أهمية الأردن الجيوبوليتيكية، فقد تداخلت الأبعاد المحلية والإقليمية لإبقاء السّاحة الأردنية مفتوحةً أمام التدخلات الخارجية، بهدف المزايدة وتبرير التدخل الخارجي وقد ساعدت مجموعة من العوامل على وجود حالة من الريبة من كلّ طرف تُجاه الآخر[62].

ومن بين هذه العوامل وضع الأردن كدولة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، وهو ما جعلها ميداناً خصباً للابتزاز الخارجي والداخلي، وهذا يتطلب من قيادة الدولة العمل على التوازن لضمان استمرارها واستقرارها.

ونظراً إلى طول فترة اللجوء، أخذ قسم من الأردنيين ينظر إلى الفلطسنيين باعتبارهم منافسين لهم في حقوق المواطنة والانتماء، وهي إشكالية ذات مضامين اجتماعية وسياسية وثقافية تساهم في خلق وضع مأزوم تحمّله الشعبان الأردني والفلسطيني.

وقد مرّ التكوين الاجتماعي والسياسي للأردن في مرحلة التحديث بظروف طوارئ تاريخية مستمرّة، فالزيادة السكانية غير الطبيعية التي شهدها الأردن عبر الهجرات القسرية بعد حرب 1948م، وقد عملت الشخصية الديموغرافية الجديدة في مرحلة التحديث وعدم الاستقرار على زيادة حجم الضغط على النّظام السياسي، لتوفير توازنات جهوية بين مختلف الأقاليم في توزيع المكتسبات التنموية، وفي التعيين في المناصب العليا في الدولة، وإيجاد فرص عمل جديدة لعشرات الآلاف من النّاس، مقابل الحفاظ على الاستقرار والولاء للنظام السياسي[63].

الآثار السياسية لتوطين اللاجئين في الأردن:

تدفع الحساسية الوطنية من مخاطر التوطين والوطن البديل للفلسطينيين النّظام السياسي في الأردن إلى الرّفض بشكل متكرر لهذه الخيارات التي تبقى على الدوام عنواناً لتصاعد المخاوف الوطنية وتعاظمها. ويأتي الرّفض الأردني لصفقة القرن، لمواجهة المخاطر المتشكلة على هامشها، والتي تمس بشكل مباشر مصالح الدولة وكيانها وأمنها الوطني، خصوصاً أنّ مجمل قضايا الحل النّهائي للقضية الفلسطينية "اللاجئين والحدود والأمن والمياه والمقدسات والاستيطان" تمس بشكل مباشر المصالح الحيوية للدّول الأردنية، وتشكّل في مجملها قضايا وطنية تؤثّر بشكل مباشر في استقرار الأردن ومستقبل نظامه السياسي[64].

اختبار الفرضية عند أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على مستقبل النظام السياسي

تقوم الدراسة على فرضية أساسية تفترض أنّ هناك علاقة ارتباطية بين توطين اللاجئين الفلسطينيين (كمتغير مستقل) ومستقبل النظام السياسي (كمتغير تابع) متمثلة بـ: أنّ هناك أثر لتوطين اللاجئين على ديناميكية تشكيل النظام السياسي الأردني. مما سبق وبالنّظر إلى المؤشرات السابقة التي تؤثر على شكل النظام السياسي، وبالنظر إلى العامل الديموغرافي، والحزبي، والديناميات الداخلية، فإنّه إذا تمّ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، فإنّ ذلك سيؤثر على شكل النظام السياسي الأردني وذلك لعدّة اعتبارات:

1. **العامل الديموغرافي (التركيبة السكانية):**

بحسب الصفقة وبنودها الواردة فيها كما وسبق الإشارة لها في الجانب السياسي، فإنّ من أبرز المخاوف التي تهدد شكل النظام السياسي في الأردن هو العامل الديموغرافي، الذي يهدد تركيبة البلاد السكانية. فإن وافق النظام الأردني على الصفقة، تعرّض استقراره الداخلي للخطر، نتيجة لتيارات المعارضة التي يقودها الشارع الأردني ضد الصفقة، وإن رفضها فقد يتم حظر المساعدات الاقتصادية في وقت هو في أشدّ الحاجة إليها. فالديموغرافيا ستؤثّر على التركيبة السكانية وتحديداً على سكان البلد الأصليين من الأردنين الذين ينحدرون من قبائل عربية استوطنت الأردن منذ مئات السنين، والتركيبة السياسية للبلاد كانت قد منحتهم جنسيةً بشكل جماعي رغم أنّه نظر يوماً لوضع اللاجئين على أنّه وضعٌ مؤقّت[65].

2. **العامل الاقتصادي:**

إنّ وفرة الموارد الاقتصادية إذا اقترنت بعدالة التوزيع فإنّه سينتج ذلك أنظمة ديموقراطية واستقراراً سياسياً حيث يحرص المواطنون على إبقاء الوضع القائم والحفاظ عليه، بينما الدول التي تعاني من قلة الموارد تبقى عاجزة عن الاستجابة لمطالب مواطنيها: "فيحول فقرهم دون الاهتمام بالسياسة ودون احتجاجهم، أو أنّهم غير مبالون وفاترو الهمّة وغير مطّلعين فلا يوجد ما يدفعهم إلى الانخراط في النّشاط السياسي"[66].

والأردن يعاني من فقر في الموارد الاقتصادية مع سوء في توزيعها، والسياسات الحكومية المتعاقبة فاقمت من المشكلة مما أدى إلى زيادة في المديونية الداخلية والخارجية وتزايد نسبة البطالة والفقر واتّساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وارتفاع معدلات الزيادة السكانية وتآكل الطبقة الوسطى وغيرها من الاختلالات الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في انعدام الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة فأصبح غير معني بالانخراط بالعمل السياسي ولا بقضايا الإصلاحات السياسية والقوانين الناظمة لها بقدر اهتمامه بتحسين وضعه الاقتصادي والسعي نحو تأمين مستقبله ومستقبل أبناءه وتوفير حياة كريمة[67].

3. **عامل الحياة الحزبية والسياسية:**

تعد الأحزاب السياسية هي الرافعة الحقيقية لأي نظام ديموقراطي، وتعتبر جزءاً أساسيّاً من تركيبة النّظم السياسية الحديثة، ومدى تقدم أي نظام سياسي مرتبط بفعالية عمل الأحزاب السياسية، فضعف دور الأحزاب في العملية السياسية يعيق إمكانية تطور وتقدم أيّ نظام يسعى إلى الإصلاح السياسي، ففي الحالة الأردنية هناك مسؤولية مشتركة في ضعف الأحزاب السياسية جزء تتحملها البيئة المحيطة والجزء الآخر يتعلق بالأحزاب نفسها، فالبيئة التي تعمل في ظلها الأحزاب السياسية لا تشجع ولا تدفع باتّجاه العمل الحزبي فمنظومة التشريعات المتعلقة بعمل الأحزاب السياسية، أسهمت إلى الحد من توسيع قاعدة المشاركة السياسية بعدم تقبل الأفراد بالانخراط بالعمل الحزبي.

وقد مارست السلطة السياسية دوراً في عملية ضعف العمل الحزبي بخلقها مدلولاً سلبياً للحزب السياسي في أذهان الواطنين الأردنيين على أنّها تنظيمات مشبوهة وسبب وجودها هو الصّراع على السلطة وقلب نظام الحكم، وتشويه صورة الأحزاب رافقه تحسين لصورة السلطة وإظهارها بأنّها دائماً حريصة على أمن واستقرار المجتمع[68].

وبالعودة لأثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على النظام السياسي في الأردن، فإنّه يمكن إيراد بعض الآثار التي يمكن أن تمس بنية النظام السياسي، ومن بين هذه الآثار مايلي:

1. **الديناميات الداخلية:**

إنّ الموجات المتتالية من اللاجئين الفلسطينيين التي توافدت إلى الأردن منذ عام 1948م، إلى جانب القرار الذي أصدره الملك عبد الله الأول في عام 1950م لضم الضفة الغربية إلى الأراضي الأردنية، حملت إلى الدولة عنصراً حضرياً ومثقفاً ومسيساً لا يتمتع بصلة متينة أو بولاء للنظام الأردني، وبهذا فإنّ هذا العنصر أصبح عاملاً أساسياً في الديناميات الداخلية في الأردن، وإذا ما تمّ توطينهم وتجنسيهم فإنّهم سيأخذون كامل الحقوق من دون نقصان أو مضايقات أمنية، وهذا سيقلل بطبيعة الحال من ولاء هذه الشريحة الكبيرة للنظام السياسي الأردني.

1. **الأجندات السياسية:**

إنّ تاريخ العلاقات الفلسطينية الأردنية هو تاريخ مزعج بالنسبة للأردنيين الذين تعود أصولهم إلى الضفة الشرقية والغربية على حدٍّ سواء. وقد هددت بعض المجموعات السياسية الفلسطينية مثل منظمة التحرير والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلطة الملك آنذاك في أواخر الستينيات، وقد أدت هذه الأمور إلى حروب مفتوحة بين النظام والمجموعات الفلسطينية وقد أجبر النظام الأردني معظم هذه الحركات للرحيل إلى دول أخرى، وصمدت المملكة ونظامها السياسي أمام التحديات التي واجهتها. وبالرّغم من القضاء على هذا الخطر الأمني إلا أنّ قضية توطين الفلسطينيين تشكل تهديداً لنظام الحكم لأنّ وجودهم ومشاركتهم السياسية في الأردن يضاعف من هشاشة بنية النظام السياسي القائم على النخب التقليدية الموالية، لا التي تحمل أجندات سياسية أو فكراً سياسياً مغايراً.

2. **الثراء الاقتصادي:**

بالرغم من استضافة الأردن لموجات متتالية من اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم المواطنة، إلا أنّ عدداً كبيراً منهم شعر بأنّهم كانوا يعاملون على نحو غير عادل وتمّ اقصاؤهم عن النظام السياسي الأردني. لكن في المقابل نجح الفلسطينيون الأكثر ثراءً في الانخراط في المجتمع وهم الآن يشكلون جزءاً من النخبة السياسية، وهذا الأمر يشكل عامل تهديد لبنية النظام السياسي الأردني.

3. **المشاركة والولاءات السياسية:**

إنّ التركيبة السياسية من الأردنيين الفلسطينيين ظلوا إلى حد كبير غير ممثلين في القطاع العام، سواء في مجلس الأعيان أو في مجلس النّواب، فالقوانين الانتخابية لمجلس النواب مصممة للإفراط في تمثيل شرائح شعبية متحالفة مع النّظام، ولذا فإنّ الأرياف الموالية لها الحظوة الكبيرة في حين أنّ المناطق الحضرية المدنية التي يسكنها الفلسطينيون ويتركز فيها النّفوذ الإسلامي ظلت تفتقد للتمثيل الطبيعي. ولذا فإذا ما تمّ توطين اللاجئين وإعطائهم كامل الحقوق بشكل عادل وغير منقوص وفقاً للنظام والدستور والقوانين المعمول بها في الأردن فإنّ هذا سيشكل عاملاً إضافياً على بنية النّظام السياسي وبالتالي سيتغير معه شبكات الولاء التي كان معمولاً بها قبل التوطين.

انعكاس مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية سياسياً:

يمكن القول، بأنّه: في ظل النتائج التي أسفرت عنها اتفاقات السلام العربية مع إسرائيل حتى الآن، ومراحل تطور العلاقة الأردنية الفلسطينية سياسياً، كما تمّ الإشارة إلى ذلك سابقاً، فإنّه لم تعد الآليات الذاتية لهذه العلاقة هي المحرك الرئيسي في توجيه مساراتها، إذ أصبح للبعد الإسرائيلي دورٌ كبير في التحكّم فيها وضبط حركتها.

ومع استمرار غياب التنسيق وانعدام الثقة بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية، سيظل لإسرائيل وما تمثّله من خطر يهدد الأردن وفلسطين القرار الأخير والتأثير الأقوى في شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية واستقرارها وصوغ مضمونها السياسي والاقتصادي، حتى تتغير المعطيات الراهنة وتتوفر الشروط الموضوعية الكفيلة بأخذ زمام المبادرة وإعادة الفاعلية والتوازن إلى هذه المعادلة. وهناك ثمّة عدد من الحقائق تقتضي طبيعة الدراسة الإشارة إليها وأخذها بعين الاعتبار، وهي:

أولاً: وحدة الخطر والمصير

فما تمثله هويتهما القومية ومصالحهما المشتركة، وتضحياتهما في مواجهة المخطط الصهيوني الذي يستهدف الوجود والهوية العربية والإسلامية على أرض فلسطين والأردن، تشكل في مجموعها العنصر الثابت والأهم في العلاقة الأردنية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً. فقد جمعت الأردنيين والفلسطينيين وحدة الخطر والمصير والواقع المعاش، وقامت بينهما وحدة حقيقية على أرض الواقع، عززتها شبكة عريضة من المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والوشائج

الإنسانية عبر أكثر من ستين عاماً، وأصبح من المتعذّر فك الترابط والتشابك بين الشعبين والعودة بهما إلى الوراء بقرارات ظرفية هنا وهناك.

ثانياً: سبب انعدام الثقة والانسجام في العلاقة الأردنية الفلسطينية

إنّ ما ساد علاقة الدولة الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية من انعدام ثقة وانسجام منذ البداية، نابعٌ في الأساس من تعارض المشروعين الأردني والفلسطيني، منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، ولم تتأخر إسرائيل في إدراك نقطة الضعف في هذهالعلاقة، وعملت على تغذيتها بشتى الوسائل والأساليب، فاستغلت الأوضاع العربية والدولية لتعميق الخلاف بين الجانبين لمصلحتها، مثلما نجحت بعد تسمية منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني عان 1974م، في استثمار التعارض بين الموقفين الأردني والفلسطيني في الساحة بشأن المسؤولية عن الضّفة الغربية. واستخدمت هذه حجة لاستمرار احتلالها للأرض وعدم التزام قراري مجلس الأمن: (242) و (338)، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها القدس.

ثالثاً: أسباب تاريخية لانعدام الثقة والانسجام

لا بدّ من الإشارة كذلك إلى أنّ هناك أزمة ثقة تاريخية مستحكمة بين القيادتين الأردنية والفلسطينية. وقد انعكست هذه الحقيقة على استقرار العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين عبر مختلف مراحلها. وساهمت ذيولها في نشوء حالة من التباعد بين المواقف الرسمية لكلا الجانبين تجاه النطورات الدّولية فيما عني الشعبين الأردني والفلسطيني بالمحيط العربي.

بالإضافة إلى أنّ هناك عوامل وتراكمات داخلية وخارجية، يضاف إليها مواقف شخصية واعتبارات إيدولوجية لدى بعض الرّموز في أوساط الأردنيين والفلسطينيين الرسمية والشعبية من مختلف التيارات والانتماءات، أدت دوراً في تعميق حالة الانفصام واللامبالاة التي كانت تبدو أحياناً جزءاً من طبيعة العلاقة الأردنية الفلسطينية، وساهمت جميعها في فرز المواطنين داخل الدولة الأردنية إلى معسكرين.

رابعاً: تشكل ونمو المجتمع الأردني

ما يجدر ذكره هنا، والإشارة إليه في هذا الصدد، هو أنّ المجتمع الأردني قد تشكّل ونما منذ قيام وحدة الضفتين بحيث أصبح رأس المال الفلسطيني، تاريخياً، يسيطر على اقتصاد البلد من خلال المصارف والشّركات والفعاليات الصناعية والتّجارية. وفي المقابل أصبح العنصر الأردني، بمرور الزّمن يسيطر على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ويحتل المواقع الإدارية العليا في الدّولة. وقد تفاعلت هذه الحالة مع الوقت، وغدت حجّة لأصحاب الاتجاهات السلبية لمزيد من الانقسام.

وفي غياب الحكم الديمقراطي، وضعف المؤسسات، وفقدان المرجعية الوطنية،عملت التطورات والظروف السابقة،ولا سيما منذ إعلان قيام "الدولةالفلسطينية" في الخارج وصدورقرارفك الارتباط بالضفة الغربية عام ١٩٨٨م،علىخلق حالة من الفراغ السياسي في البلد، وقد وجدت في ظل هذه الظروف "بؤرة أردنية"تنادي بضرورة "أردنة الدولة" لمواجهة تنامي نفوذ الفلسطينيين المالي والاقتصاديفي الأردن،وتحسباً لما يمكن أن تسفر التطورات عنهمن إقامة "الوطن البديل"للفلسطينيين في الضفة الشرقية، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرضالفلسطينية،وتعثر عملية السلام،وتضاؤل الآمال بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الوقت ذاته، تكونت "بؤرة فلسطينية"، يدفعها الشعور بالضياع والقلق بسبب أداءقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في عملية السلام،وما أدت إليه حتى الآنمن نتائج، ويؤذيها من جهة أخرى سياسة التعامل الموسمي مع العنصر الفلسطيني داخل الدولة الأردنية بأسلوب المقايضة لا على أساس "المواطنة" الدستورية الكاملة.

خامساً: استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية

إنّ استمرار إسرائيل احتلالها للأرض والموارد العربية الفلسطينية، وإنكارها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه فلسطين، من شأنه أن يزيد الأمر تعقيداً ويفقد عملية السلام صدقيتها، ويهيئ تربة تنمو فيها بذور التطرف هنا وهناك. ويؤدي من جهة أخرى إلى تأكيد مخاوف الأردنيين من شبح الوطن البديل، كما يلقي بظلال كثيفة على مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية.

أثر التوطين على مستقبل النظام الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد الأردني، من الاقتصاديات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط، ويتّصف بقلّة موارده الطبيعية، حيث لا توجد إمدادات كافية من المياه والنفط مما يمكنه من النهوض بالنظام الاقتصادي، ولذا فإنّ الأردن يعتمد وبشكل كبير على المساعدات الخارجية. والتحديات الحقيقية التي تواجه النظام الاقتصادي الأردني يمكن إيرادها على النحو التالي[69]:

1. معدلات البطالة العالية المزمنة.
2. البطالة المقنّعة.
3. العجز في الميزانية والحساب الجاري.
4. الديون الحكومية.

وهذه التحديات التي يعاني منها النظام الاقتصادي الأردني يمكن إرجاع أسبابها إلى ارتفاع مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة، وزاد من حدّتها تراجع المساعدات الخارجية وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات لحلول تقليدية أهمّها زيادة الضرائب على المواطنين[70].

والنظام الاقتصادي الأردني يعدّ واحداً من الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ويعاني من تداعيات الأزمات العالمية بشكل واضح وجلي، وبالتالي فهو محوط بالكثير من التداعيات والزمات التي تؤثّر عليه بشكل كبير، ويمكن إيراد بعض المشاكل التي يعاني منها النظّام الاقتصادي الأردني على النّحو التالي:

1. اقتصاد غير منتج:

ينظر إلى الاقتصاد الأردني بصفته اقتصاداً غير منتج، إذ يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات والسياحة والتجارة، بالإضافة إلى بعض الصناعات الاستراتيجية كالأدوية والأسمدة والبوتاس والفوسفات، وهذا الأمر يجعل من الصادرات الأردنية قليةً جداً مقارنة بحجم ما يستورده من سلع وخدمات من الخارج. والجدول التالي يوضح حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد الأردني[71]:

جدول (3): حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد الأردني (2014-2018)

السنة	الصادرات	الواردات
2014	5163.0	16280.2
2015	4797.6	14537.2
2016	4396.5	13720.4
2017	4504.2	14553.7
2018	4674.7	14420.0

بيانات البنك المركزي الأردني، تقرير: الاقتصاد الأردني (2014-2018).

1. ارتفاع عجز الموازنة:

يراد بهذا المصطلح الإشارة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة في فترة زمنية معينة، وبالتالي يعني ذلك حدوث فجوة مالية بين الإيرادات العامة والنّفقات العامة. ويقاس ذلك من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، ويتم حسابها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يوضح الفروق والتباين بين إجمالي الإيرادات والنفقات للفترة من (2014-2018)[72]:

جدول (5): حجم الإيرادات والنفقات والعجز للفترة (2014-2018)

السنة	إجمالي الإيرادات والمنح	إجمالي الإنفاق	العجز/ الوفر بعد المنح	العجز/ الوفر قبل المنح
2014	28.4	30.7	2.3-	7.1-
2015	25.2	28.7	3.5-	6.8-
2016	25.4	28.6	3.2-	6.2-
2017	25.7	28.3	2.6-	5.0-
2018	26.1	28.6	2.4-	5.4-

بيانات البنك المركزي الأردني، تقرير: الاقتصاد الأردني (2014-2018).

3. ارتفاع الدين العام:

جدول (6): يبين ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي للفترة (2014-2018)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة البطالة	%15.8	%18.5	%18.7	%19	%23

بيانات البنك المركزي الأردني، تقرير: الاقتصاد الأردني (2014-2018).

وفقاً لإحصائيات البنك المركزي الأردني وبالنظر إلى الجدول أعلاه فقد ارتفع الدين العام الداخلي والخارجي بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة. فقد بلغ الدين الداخلي للدولة لعام 2014 ما مقداره (14.621.000.000) مليار دينار، مقارنة ب (15.486.000.000) مليار دينار لعام 2015 وبنسبة نمو بلغت (5.9%) أما الرصيد العام للدين العام الخارجي فقد بلغ عام 2014 ما مقداره (80.030.100.00) مليار دينار مقارنة بـ (9.390.050.000) مليار دينار عام 2015. ويشكّل الدين العام ما نسبته (86.2%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[73].

4. معدلات البطالة:

تشكّل البطالة عبئاً ثقيلاً على الحكومات الأردنية المتعاقبة، فهي معدلات مرتفعة ومزمنة، بمعنى أنّها مرتفعة لفترات طويلة. وبالرّجوع إلى وزارة العمل الأردنية والتقارير السنوية الصادرة للأعوام (2016-2020) ، نلحظ أنّ معدلات البطالة كانت (15.8%) في العام 2016، و (18.5%) في العام 2017، و (18.7%) في العام 2018، و (19%) في العام 2019. وأما في العام الحالي 2020 فإنّ معدل البطالة بلغ ما نسبته (23%)[74]. وهذا مؤشّرٌ على ضعف في معدلات النّمو الاقتصادي، وعدم قدرة النّظام الاقتصادي على استيعاب أي مشاكل أخرى في بنيته أو إيجاد وظائف جديدة لأعداد كبيرة من المواطنين عند مستويات الأجور السائدة في السوق[75].وبالتالي فإنّ أي زيادة سكانية قد يضاعف من مشكلات الاقتصاد الأردني، ويزيد من حدّة معدلات البطالة، ولذا فإنّ مشكلة توطين اللاجئين في هذا الجانب ستكون لها تداعيات كبيرة على بنية النّظام الاقتصادي الأردني.

جدول (7): معدلات البطالة للفترة (2016-2020)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة البطالة	%15.8	%18.5	%18.7	%19	%23

دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل الأردنية للأعوام (2016-2020)

5. ارتفاع معدلات الضرائب في الأردن:

خاصة تلك الضرائب غير المباشرة، التي تفرض على السلع الأساسية، الأمر الذي يعني أنّها تصيب الجميع ولا أحد يستطيع التّملص منها، ومن تلك الضّرائب ما هو مفروض على الماء والكهرباء، والمشتقات النفطية، والأدوية، وملابس الأطفال، والسيارات، وغير ذلك الكثير.

وقد أدى ارتفاع معدلات الضرائب إلى انخفاض معدلات الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع، وبلغت الإيرادات الضريبية في عام 2016، ما مقداره (4.254.3) مليار دينار أردني مقابل (4.680.8) مليار دينار أردني، ويوضّح الجدول والشكل التاليين، حجم الإيرادات الضريبية في الأردن خلال الفترة من (2016-2019م)[76].

جدول (8): حجم الإيرادات الضريبية للفترة (2016-2019)

السنة	إجمالي الإيرادات الضريبية/ دينار أردني
2016	4.254.3
2017	4.343.6
2018	4.535.5
2019	4.680.8

المصدر: البنك المركز الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية

وعليه فإنّ سياسة التوجه إلى جيب المواطن الأردني بزيادة الضرائب عليه، من شأنها أن تثقل كاهله، وتزيد من نسب ومعدلات انخفاض الدخول الحقيقية لديهم، وهي سياسة لا تصب في مصلحة النّظام الاقتصادي بقدر ماهي حلول وقتية وآنية. وبالتالي فإنّ مشكلة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دولة يعاني نظامها الاقتصادي من ندرة في إيجادة البدائل السليمية لتغذية ورفد الاقتصاد ستكون لها نتائج سلبية مضاعفة عمّا عليه الآن.

1. انخفاض حجم المساعدات الخارجية:

انخفض حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من 1.236.5 مليار دينار أردني، عام 2014 إلى 788.4 مليون دينار لعام 2019؛ وفقاً لإحصائيات البنك المركزي الأردني[77]. والجدول والشكل التاليان يوضحان ذلك:

جدول (9): اجمالي المنح الخارجية للفترة (2014-2019)

السنة	إجمالي المنح الخارجية/ دينار أردني
2014	1.236.5
2015	886.2
2016	836
2017	707.9
2018	894.6
2019	788.4

المصدر: البنك المركز الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية

ومما لا شك فيه أن تلك المساعدات ستتلاشى أو لن تكون موجودة أصلاً؛ خصوصاً المساعدات التي كان تقدم بشكل سنوي من قبل السعودية؛ فالمنحة الخليجية التي كانت تبلغ 5 مليارات دينار استنفدت، ولن تتجدّد؛ بعد أن انخفضت أسعار النفط العالمية، وانعكس ذلك بشكل سلبي على إيرادات السعودية النفطية، وأدّى إلى حدوث عجز في موازنتها.

2. ارتفاع تكلفة إيواء اللاجئين السوريين:

وفقاً للتقديرات الرسمية بلغ عدد اللاجئين السوريين الموجودين في المملكة ما يقدّر بـ 1.3 مليون لاجئ. أمّا كلفة استضافتهم خلال الفترة ما بين (2011 -2015) بنحو 6 مليارات و700 مليون دولار، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام (2016 -2018) بنحو 9.7 مليارات دولار موزعة على النحو التالي[78]:

- دعم مطلوب للاجئين يقدر بـ 2.483 مليار دولار.
- دعم مطلوب لتمكين المجتمعات المستضيفة يُقدَّر بـ 2.306 مليار دولار.
- دعم مطلوب للخزينة الأردنية يقدَّر بـ 3.201 مليارات دولار.

ووفقاً لتصريحات رسمية، فإن عدد اللاجئين السورين في الأردن قد وصل إلى ما يقارب 1.5 ملايين لاجئ منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 حتى بداية عام 2015. وهو يشكّل تقريباً ما نسبته (20%) من عدد السكان[79].

ولقد تكبد الأردن مصاعب اقتصادية كبيرة نتيجة لمشكلة اللاجئين وتم استنزاف قدراته الاستيعابية، ولهذا فإن الأردن لن يسمح باستيعاب أي لاجئين إضافيين ولن يمنح الجنسية لأي لاجئ جديد، وأنّ حل قضية اللاجئين يجب أن يتم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم 194 القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم[80].

اختبار الفرضية عند أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على مستقبل النظام الاقتصادي

تقوم الدراسة على فرضية أساسية تفترض أنّ هناك علاقة ارتباطية بين توطين اللاجئين الفلسطينيين (كمتغير مستقل) ومستقبل النظام الاقتصادي (كمتغير تابع) متمثلة بـ: أنّ هناك أثر لتوطين اللاجئين على تصدع النظام الاقتصادي في الأردني. ومما سبق وبالنّظر إلى المؤشرات السابقة التي تفسر الحالة الاقتصادية للنظام الاقتصادي الأردني، وبالعودة إلى صفقة القرن فإنّه لا بدّ من الإشار هنا إلى أنّ الجانب الإسرائيلي قد ركّز على الجوانب الأمنية في كل الاتفاقيات المرحلية التي أبرمت من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إلا أنّ إسرائيل سعت في الوقت نفسه إلى ترويج مفهوم السلام الاقتصادي كبديل لتمرير رفضها الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967م، وحق العودة وتقسيم القدس وإزالة المستوطنات، للالتفاف على عجزه عن امتلاك رؤية أو حل للصراع، والتخفي بأهدافها العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية[81].

وبالنظر إلى أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على النظام الاقتصادي في الأردن، فإنّه يمكن القول بأنّ الأوضاع الاقتصادية

الداخلية والخارجية تشكلان حالة من الضغط الثنائي على بنية النظام الاقتصادي الأردني، الذي يمر بأزمة ومأزق كبير لندرة اعتماده على المصادر الداخلية واعتماده على الخارج، فالخصخصة وإصلاح الخدمة المدنية أمران أساسيان لجعل الأردن أكثر قدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات، لكنّهما على المدى القصير يتسببا بصرف العديد من موظفي المؤسسات البيروقراطية المملوكة من الدولة مما يؤدي إلى إضعاف العقد الاجتماعي الذي يحافظ على النظام الاقتصادي واستقراره. فلطالما اعتمد النظام السياسي على استراتيجية إعطاء الأردنيين الأصليين مراكز في القطاع العام. وبالنّظر إلى الفصل بين القطاع الفلسطيني الخاص والقطاع الأردني العام، ليس مستغرباً أن يشعر الأردنيون بأنّ إعادة الهيكلة الاقتصادية تهدد مستقبلهم.

الخاتمة

تتميز العلاقات الأردنية الفلسطينية بتشابك وتداخل معقدين في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. فهي ضاربة وممتدّة وذات جذور عميقة وتاريخية، وقد تعمّقت وزادت بعد اللجوء في أعقاب نكبة 48 و 67. فأصبح من الصعب عند الحديث عن الأردن إغفال القضية الفلسطينية.

وقد بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين بالتشكل وبات السؤال يطرح في كيفية التعامل معها، وبخاصّة في ظل المشاريع الإسرائيلية التي تتحدث عن الوطن البديل، ومن آخر هذه المشاريع ما يعرف بصفقة القرن أو خطة السلام الأمريكية، التي تتساوق مع المواقف الإسرائيلية الداعمة إلى توطين اللاجئين وإعادة توزيعهم وعدم الاعتراف بالمسؤولية القانونية والسياسية وتغييب حقّهم بشكل كامل.

والأردن يعد من أكثر البلدان التي احتضنت اللاجئين الفلسطينيين وتكبّد على إثر ذلك العديد من الأعباء السياسية والاقتصادية. حيث تحاول صفقة القرن أن تشكل ضغطاً على الجانب الأردني للقبول بها بتوطين عدد آخر من الفلسطينيين ومنحهم الجنسية، والذين يشكّلون ما نسبته (60%) من عدد سكانه، الأمر الذي قد يضر ببنية النظامين السياسي والاقتصادي، إذا ما قبل الأردن بصفقة القرن ووافق على بنودها. وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر توطين اللاجئين الفلسطينيين على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الأردن من منظور صفقة القرن، وقد توصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: نتائج الدراسة

- **على بنية النظام السياسي:**

1. تضمّنت صفقة القرن قضية تجنيس الفلسطينيين وفرض اتّحاد كنفدرالي، واتّخاذ الأردن وطناً بديلاً. ولذا فإنّ الصفقة بالنسبة للنظام السياسي في الأردن تعتبر تهديداً وجودياً ومحاولة للاستيلاء على القدس ووادي نهر الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.
2. تعتبر صفقة القرن محاولة جادة لحل مشكلة السكان على حساب الأردن، واستبدال الحكم الذاتي بالدولة الفلسطينية، وهو خيار لا يوجد بديل له واقعياً، إذا تمّ بالفعل وأد حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية، فإنّ الأردن سيكون هو الطرف الذي سيتحمل عبء التعامل مع الكتل السكانية.
3. تمس مجمل قضايا الحل النّهائي للقضية الفلسطينية "اللاجئين والحدود والأمن والمياه والمقدسات والاستيطان" بشكل مباشر المصالح الحيوية للدّول الأردنية، وتشكّل في مجملها قضايا أمن وطني تؤثّر بشكل مباشر في استقرار الأردن ومستقبل نظامه السياسي.
4. وجود إشكالية في الحقوق والمواطنة والانتماء، ذات مضامين سياسية/ اجتماعية تساهم على إيجاد واقع سياسي مأزوم وتزيد من ضعف الاستقرار في بنية النظام السياسي الأردني. الأمر الذي يتطلب توفير التوازنات وتوزيع المكتسبات في المناصب العليا، مقابل الحفاظ على استقرار بنية النظام السياسي.
5. حملت موجات اللجوء إلى الأردن عناصر مسيسة لا تتمتع بصلة متينة أو بولاء للنظام الأردني، وإذا ما تمّ توطينهم وتجنسيهم فإنّ ذلك سيقلل بطبيعة الحال من ولاء هذه الشريحة الكبيرة للنظام السياسي الأردني يضاعف من هشاشته، والذي يقوم على النخب التقليدية الموالية، لا التي تحمل أجندات سياسية أو فكراً سياسياً مغايراً.
6. تعتبر صفقة القرن محاولة جادة كي يتنازل الأردن عن حقّ العودة والتعويض للاجئين، بحيث يلعب دور الشرطي فيما تبقى من الضفة الغربية، والانخراط في تحالف أمني مع إسرائيل والتنازل عن الوصاية على المقدسات، والقبول بضم غور الأردن.
7. إذا ما لجأ الأردن لاعتماد خيار التكيّف مع صفقة القرن، تجنّباً لتحمّل ضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية، يُرجَّح أن يترتب على ذلك العديد من النتائج والتأثيرات، من أهمها تشجيع الجانب الإسرائيلي على المضي قدماً في تنفيذ خطة الضم بحد أدنى من ردود الفعل العربية المعارضة، وفتح الأبواب أمام استكمال مشروع الصفقة، وتذليل واحدة من العقبات المهمة التي تعترض طريقه.
8. يرجّح أن يعرّض تبنّي الأردن لخيار التكيّف المصالح الأردنية العليا للخطر، وأن يفتح الأبواب أمام تمرير مشاريع التوطين والوطن البديل والترانسفير التي يعدّها الأردنيون تهديداً وجودياً لمستقبل الأردن، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على تماسك الجبهة الداخلية وعلى منسوب الثقة بين الموقفين الرسمي والشعبي.

- **على بنية النظام الاقتصادي**

1. يعاني النظام الاقتصادي في الأردن من جملة من التحديات تتمثل بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع المديونية العامة والعجز في الموازنة، وقلة أو ندرة المساعدات الخارجية. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات لحلول تقليدية وآنية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.
2. يعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً غير منتج، وغير قادر على استيعاب أي مشاكل أخرى جديدة أو أعباء إضافية، وبالتالي فإنّ توطين اللاجئين في الأردن ستكون لها تداعيات على النّظام الاقتصادي الأردني.
3. يخشى الأردن أن تؤدي الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الأردن مع تراجع المساعدات الأمريكية والخليجية إلى تدهور الاقتصاد الأردني مما يستدعي قبول الحكومة مساعدات مشروطة لتمرير الصفقة، وهو السيناريو الأسوأ الذي يمكن أن يواجهه الأردن إذا ظلّت متمسّكة بثوابتها المعلنة رسمياً.

4. العجز الاقتصادي سيحتم على الأردن القبول بالمساعدات الأمريكية والبنك الدولي مما يصعب موقف الأردن الرافض للصفقة، إمّا بفرض الضرائب لتلافي هذا العجز، وقد يسبب هذا الخيار عودة الأردنيين إلى الشارع لرفض الضرائب وبالتالي سيكلف الأردن مزيداً من الآثار السياسية السلبية.
5. تزايد الصعوبات التي يواجهها الأردن في مواجهة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تفاقمت بتأثير تداعيات أزمة كورونا، وتراجع المساعدات العربية بفعل انخفاض أسعار النفط والتباين في المواقف السياسية، وانخفاض حجم التحويلات المالية من المغتربين الأردنيين في دول الخليج، حيث فقد الكثير منهم وظائفهم واضطروا للعودة إلى الأردن لينضموا إلى قوافل العاطلين عن العمل.

ثانياً: توصيات الدراسة

يمكن بناءً على ما سبق من نتائج، تقديم التوصيات التالية:

1. إعادة النظر في مجمل العلاقات والاتفاقيات الأردنية مع دولة اسرائيل، التي أظهرت عبر تعاطيها مع صفقة القرن وخطة الضم تجاهلاً واضحاً للمصالح الوطنية الأردنية، وتجاوزاً مقصوداً للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الأردن.
2. ضرورة تعزيز التنسيق بين الأردن والجانب الفلسطيني، على أعلى مستوى ممكن، لمواجهة خطة الضم وصفقة القرن، في إطار عملية تكامل للأدوار بين الطرفين تحقق المصلحة المشتركة.
3. ضرورة انفتاح الأردن على جميع أطراف المعادلة الفلسطينية، والتحرّك الجادّ لتشجيع الأطراف الفلسطينية على تجاوز حالة الانقسام وتوحيد الجهود في مواجهة خطة الضم، حيث يحظى الأردن بعلاقات جيدة مع مختلف الأطراف الفلسطينية تؤهله للقيام بهذا الدور.
4. الحفاظ على وحدة الصف الداخلي وعلى حالة التوافق في الموقف الأردني بين المستويين الرسمي والشعبي، والعمل على تمتين الجبهة الداخلية في مواجهة خطة الضم وصفقة القرن ومشاريع التوطين والوطن البديل التي تستهدف الأردن كيانا وشعباً وهوية ونظاماً.
5. قيام الأردن بكافة الجهود الممكنة لتعزيز الصف العربي الرسمي في مواجهة صفقة القرن، وأن يسعى للتواصل الفعال مع كافة القوى الدولية لتبيين مخاطر الصفقة.

المراجع:

(1) أبو شومر، توفيق. (2018). *خطط إسرائيل لمحو قضية اللاجئين الفلسطينيين*. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع271.
(2) اللوباني، علاء الدين. (2016). *أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن (2011-2013م)*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
(3) غوانمة، نرمين. (2015). اللاجئون الفلسطينيون ومشروع توطينهم في الأردن سنة 1948م من خلال وثائق الاردن. مجلة كلية الآداب، القاهرة، مصر مج75، ج3.
(4) البرميل، حسن. (2011). اتجاهات اللاجئين الفلسطينين نحو حق العودة: دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، مج1، ع23.
(5) أبو عمر، ياسمين. (2010). *قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948-2009*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
(6) الفرا، عبد الناصر. (2009). *حق العودة اللاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية*. رابطة الأدب الحديث، فكر وإبداع، ج49.
(7) المدلل، وليد.(2009) الموقف الإسرائيلي من حقّ العودة اللاجئين الفلسطينيين. *مجلة دار العلوم*، مج17، ع35، ص283.
(8) خصاونة، بشر. (2007). *حق العودة والتعويضات للرعايا الأردنيين من أصل فلسطيني بموجب القانون الدولي، لتقديم المطالبات المتعلقة هناك، نيابة عنهم وضد إسرائيل ولطلب التعويض كدولة مضيفة في ضوء إبرام معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل 1994م*. رسالة دكتوراة في القانون، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، بريطانيا.
(9) (10) (11) (12) محمد، سليم. (2009). *التوطين: المفهوم العام في علم الاجتماع والاقتصاد*. دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. ط1. ص46.
(13) معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. (1994) . الملحق: (1/ ب، ج), ص10.
(14) مخادمة، ذياب. (2008) .التسوية الإسرائيلية: حالة اللاجين الفلسطينيين. *المجلة العربية للعلوم السياسية*. بيروت. ع17. ص130.
(15)(16) Khasawneh, Bisher. (2007). *An Appraisal of the Right of Return and Compensation of Jordanian Nationals of Palestinian Refugee Origin and Jordan's Right, Under International Law, To Bring Claims Relating Thereto, On Their Behalf to and Against Israel and to Seek Compensation as A Host State in Light of the Conclusion of the Jordan-Israel Peace Treaty of 1994*. Ph.D. (Laws), p8.
(17) الرياشي، سليمان. (2000). *قضية اللاجئين الفلسطينيين*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. مج22، ع252، ص35.
(18) مخادمة، ذياب. مرجع سابق، ص134.
(19) زريق، إيليا. (1997). *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية*. ترجمة: محمود شريح، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني الإسرائيلي. بيروت .ع6، ص15.
(20) أبو شومر، توفيق. (2018) . مرجع سابق، ص123.
(21) كناعة، شريف. (2000). الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير. مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني. ص74.
(22) أبو شومر، توفيق. مرجع سابق، ص124.
(23) مخادمة، ذياب . مرجع سابق، ص136.
(24) عبد الهادي، مها. (1998). اشكالات الشتات الفلسطيني. العدد الخاص بمناسبة مرور 50عاماً على اغتصاب فلسطين، *فلسطين المسلمة*. فلسطين. ع5، ص59.
(25) بيريس، شمعون. (1996). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: محمد حلمي عبدالحافظ. الجليل للنشر والتوزيع، الأردن. ط2، ص181.
(26) صالح، ياسمين. (2010) .*قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948-2009*. جامعة بيرزيت، فلسطين. ص133.
(27) الفرا، عبد الناصر. (2009). مرجع سابق، ص368.
(28) مخادمة، ذياب . مرجع سابق، ص146.
(29) معلا، عبد السلام (2018). صفقة القرن وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحة جديدة؟. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، مج22، ع85، ص32.
(30) بدران، حسام. (2018). تطورات السياسة الأمريكية تُجاه القضية الفلسطينية: صفقة القرن المحتوى والسّياق. *مجلة رؤية تركية*، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مج7، ص22.
(31) أبو عرقوب، عمر. (2018). صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور: تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي. *مجلة رؤية تركية*، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مج7، ع4، ص56.
(32) معلا، عبد السلام. (2018). مرجع سابق، ص85.
(33) عامر، عبد القادر. (2020). أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي الإسرائيلي: من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن. مركز دراسات الشرق الأوسط. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مج24، ع91، ص105.

(34) عريقات، صائب. (2018). *بنود صفقة القرن. اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية*. المجلس المركزي، الدورة (28)، ص29.
(35) A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Peace to Prosperity. Part (A): Political Framework, 2020.
(36) A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Peace to Prosperity. Part (B): Economic Framework, 2020.
(37) (38) المجالي، عبد الله. (2020). صفقة القرن: تحليل مضمون. *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، مج24، ع91، ص75.
(39) (40) A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Peace to Prosperity. Part (B): Economic Framework, 2020, p27.
(41) (42) (43) A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Peace to Prosperity. Part (A): Political Framework, APPENDIX 2C: demilitarization criteria and other security, arrangements, 2020, p52.
(44) العمري، إسلام. (2019). قراءة في مضامين صفقة القرن. *مجلة المنارة*، مج27، ع2، ص102.
(45) البدور، بكر (2019). صفقة القرن: المعيقات والتحديات والآفاق خلال عام 2019. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مركز دراسات الشرق الوسط، عمّان، الأردن، مج23، ع88، ص100.
(46) A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Peace to Prosperity. Part (A): Political Framework, APPENDIX 2C: demilitarization criteria and other security, arrangements, 2020, p53.
(47) عبد الله المجالي، مرجع سابق، ص85.
(48) هيئة التحرير (2020). صفقة القرن والعبور للمجهول. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، مج24، ع91، ص9.
(49) عبد الحي، وليد. (2018). *الآفاق المستقبلية لصفقة القرن الأمريكية، تقدير موقف*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير موقف، اسطنبول، 2018م، متوفر على: https://cutt.us/9gfFP.
(50) بكر البدور، مرجع سابق، ص104.
(51) (52) وليد عبد الحي، مرجع سابق، متوفر على: https://cutt.us/9gfFP.
(53) بكر البدور، مرجع سابق، ص105.
(54) وليد عبد الحي، مرجع سابق، متوفر على: https://cutt.us/9gfFP.
(55) بكر البدور، مرجع سابق، ص105.
(56) (57) وليد عبد الحي، مرجع سابق، متوفر على: https://cutt.us/9gfFP
(58) أبو ستة، سلمان. (1998). *سجل النكبة 1948: سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي 1948 في الذكرى الخمسين للنكبة*. مركز العودة الفلسطيني، لندن، 1998، ص14.
(59) العلي، ابراهيم وآخرون. (2014). *اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة*. دار نفائس للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، ص155.
(60) الباشا، محمود. (2012). *استقرار الأنظمة العربية: قراءة في البيئة الداخلية والخارجية*. دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص87.
(61) Lipset, Sayomur. (1959). Economic Development and Political Legitimacy. *American Political Science Review*, vol. (53), issue (1), P69.
(62) Lipset, Sayomur. (1959). Economic Development and Political Legitimacy. *American Political Science Review*, vol. (53), issue (1), P69.
(63) خزاعلة، عبد العزيز. (2013). وهن الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في الاردن، *مجلة العمران للعلوم الاجتماعية*، المركز العربي للأبحاث، مج2، ع5، ص156.
(64) الطويسي، باسم. (2011). دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي: دراسة في النخبات الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع31، ص151.
(65) المعلا، منصور. (2020). *الأردن وتداعيات تجاوز حق العودة*. آراء وتحليلات، العربي الجديد، متوفر على الرابط: https://cutt.us/02p2L
(66) الزواتي، مصطفى. فلتدمروا المخيمات: تفاصيل الوضع الاستثنائي للاجئين الفلسطينيين بالأردن والكارثة المحدقة بهم جراء صفقة القرن. عربي بوست، تحليلات، متوفر على الرابط: https://cutt.us/JtX5e.
(67) سموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة. ترجمة: فلو عبود، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ط1، ص63.
(68) (68) الخزاعلة، يوسف. (2015). الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسي. *مجلة المنارة*، مج21، ع3، ص195.
(69) جوارنة، سامر. (2018). *الأزمات الاقتصادية في الأردن*. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ورقات تحليلية، ص16.
(70) خصاونة، مالك. (2017). *الاقتصاد الأردني: اختلالات وتحديات*. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2017، ص2.
(71) (72) الاقتصاد الأردني في أرقام (2014-2018)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، جدول رقم (5)، 2019، ص3، متوفر: https://cutt.us/r6TVe.
(73) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني لعام 2019. صحيفة الغد الأردنية، إجمالي الدين العام 25 مليار دينار. متوفر على الرابط: https://cutt.us/CJ1AE
(74) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إحصائيات معدلات العمالة والبطالة للأعوام: (2016-2020). متوفر: https://cutt.us/SucoC.
(75) مالك خصاونة، مرجع سابق، ص4.
(76) البنك المركزي الأردني، إيرادات الضريبة: المالية العامة. دائرة الأبحاث، قاعدة البيانات الإحصائية، النشر الخارجي المؤقّت، متوفر: https://cutt.us/mfDjr.
(77) البنك المركزي الأردني، المنح الخارجية: المالية العامة. دائرة الأبحاث، قاعدة البيانات الإحصائية، النشر الخارجي المؤقّت، متوفر: https://cutt.us/mfDjr.
(78) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة تقييم المشروع بشأن منحة مقترحة للمملكة الأردنية الهاشمية: مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي، 2013، ص3-9.
(79) مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، تقارير أحصائية، مكتب عمّان، الأردن، 2020م.
(80) العرقان، عبد الله. (2016). مشروعات توطين اللاجئين الفلسطينيين. *مجلة المنارة*، 2016، مج22، ع1، ص177.
(81) حلس، رائد. (2017). السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي. *مجلة شؤون فلسطينية*، منظمة التحرير الفلسطينية، 2017، ع270، ص65.